جامعـــة قاصـــــدي مربـــــــاح ورقلـــــــة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصـــــــص: تنظيمات سياسية وإدارية

إعداد الطالب: عميره محمد أيوب

بعنـــــوان

واقع التنمية المحلية في ظل الإصلاحات السياسة والاقتصادية في الجزائر

2015 – 2000

دراسة حالة بلدية تقرت ولاية ورقلة

نوقشت و أجيزت علنا

بتاريخ 2016/06/04

أمام اللجنة المكونة من السادة

مسلم باباعربي أستاذ مساعد أ (جامعة قاصدي مرباح) ..... رئيسا

محمد صالح بوعافية أستاذ مساعد أ (جامعة قاصدي مرباح)... مشرفا ومقررا

مبروك كاهي أستاذ مساعد أ (جامعة قاصدي مرباح) ..... مناقشا

السنة الجامعية:2016/2015

شكر وعرفان

نحمد الله عزوجل الذي أكرمني بنعمة العقل وأنار قلبي بنعمة العلم والصلاة والسلام علي خاتم الأنبياء والمرسلين محمد صلي الله عليه وسلم

في البداية اشكر الله تعالي العلي القدير شكرا كثيرا الذي وفقني لإتمام هده الرسالة وأمدني بالصبر والعون علي تجاوز كل الصعاب فهو المتفرد بالنعمة والثناء أولا وأخرا

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلي أستاذي المشرف بوعافية محمد صالح علي ما قدمه لي من توجيهات وإرشادات قيمة في سبيل انجاز هده الرسالة

كما أتوجه بالشكر أيضا إلي كافة أساتذة قسم علوم سياسية بجامعة قاصدي مرباح بورقلة

اللهم بلغ الشكر أهله ورد الجميل لأصحابه فما جزاء الإحسان إلا الإحسان وعلي الله قصد السبيل

نموذج

الإهداء

إلي الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

سائلا المولي عز وجل لهما المزيد من كل خير

وفضل (رب ارحمهما كما ربياني صغيرا)

إلي أخواتي وليد، عبد الكريم، ضياء الدين ، علاء الدين .

إلي أختي الوحيدة وشمعة البيت إيمان

إلي كل الأحبة والأصدقاء

إلي جميع الزملاء في الدفعة

نموذج

خطة البحث

- ❖ **مقدمة**
- ❖ **الفصل الأول : الإطار ألمفاهيمي للتنمية المحلية والإصلاحات السياسية والاقتصادية**
- ❖ **المبحث الأول : ماهية التنمية المحلية**

المطلب الأول :مفهوم التنمية المحلية

المطلب الثاني مجالات التنمية المحلية

المطلب الثالث : ركائز وعناصر التنمية المحلية

المطلب الرابع أهداف التنمية المحلية

- ❖ **المبحث الثاني : ماهية الإصلاحات السياسية والاقتصادية**

المطلب الأول : مفهوم الإصلاح السياسي والاقتصادي

المطلب الثاني :مستويات الإصلاح السياسي والاقتصادي

المطلب الثالث:مرتكزات الإصلاح السياسي والاقتصادي

المطلب الرابع : أهداف الإصلاح السياسي والاقتصادي

- ❖ **المبحث الثالث : علاقة التنمية المحلية بالإصلاحات السياسية والاقتصادية في الجزائر**

المطلب الأول :الإصلاحات السياسية القانونية

المطلب الثاني :الإصلاحات الاقتصادية

- ❖ **الفصل الثاني : أجهزة وهياكل المكلفة بالتنمية المحلية بالجزائر**
- ❖ **المبحث الأول : هيئات وأجهزة تسير وإدارة البلدية**

المطلب الأول : مجلس الشعبي البلدي وصلاحيته

المطلب الثاني : الهيئة التنفيذية و الإدارية للبلدية

نموذج

المطلب الثالث : المصالح العمومية

❖ المبحث الثالث : مخططات الخاصة بعملية التنمية في الجزائر

المطلب الأول : مخططات البلدية للتنمية

المطلب الثاني : تحضير وتنفيذ البرامج

المطلب الثالث : التمويل المالي لبرامج التنمية المحلية بالجزائر

❖ الفصل الثالث : وضعية واقع التنمية المحلية ببلدية تقرت

❖ المبحث الأول : لمحة عن بلدية تقرت .

المطلب الأول :تعريف لبلدية تقرت ونشأتها

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي والإداري لبلدية تقرت

❖ المبحث الثاني : المشاريع التنموية للبلدية تقرت

المطلب الأول: المشاريع المنجزة لبلدية

المطلب الثاني : المشاريع التنموية للبلدية

❖ المبحث الثالث: مشاكل والصعوبات التي تواجها البلديات

المطلب الأول : مشاكل البلديات في الجزائر

المطلب الثاني : الحلول المقترحة

الخاتمة

مقدمة

لقد شهدت دول العالم في العقود الماضية اهتمام كبيرا بالتنمية المحلية بحيث طهر هدا المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية ، خاصة بعد ظهور العديد من الدول المستقلة حديثا ، فقد تطور مفهوم التنمية المحلية إلي التنمية الاقتصادية ثم إلي تنمية العنصر البشري خلال الستينيات ثم طهر مفهوم التنمية التكاملية في منتصف السبعينيات وفي منتصف الثمانيات برز مفهوم التنمية الشاملة وتتمثل في جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية .

قد اهتمت الجزائر علي غرار الدول الأخرى باهتمام بالتنمية المحلية بحيث قامت بوضع مجموعة من الخيارات التنموية وبوضع استراتيجيات تنموية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو حتى اجتماعية من اجل التقدم والازدهار .

كما عرفت المؤسسات الاقتصادية والإدارية في الجزائر جملة من الإصلاحات التي تهدف إلي تفعيل التنمية المحلى باتجاه تكون قادرة علي ألتلائم والتساير علي خيار التعددية الحزبية واقتصاد السوق والعولمة ، بهدف العمل علي تعبئة كل القوي والموارد المحلية بغرض إحداث تنمية محلية تكون الطريق المؤدي إلي التغلب علي تحديات التي تقف عائق أمام التنمية المحلية .

أهمية الدراسة.

- ✓ **الأهمية العلمية :** ودلك إن الموضوع الإصلاحات السياسية والاقتصادية ودورها لتحقيق التنمية المحلية يكتسي أهمية كبيرة في الأوساط العلمية والسياسية وحتى الإعلامية ، حيث لايزال مادة أسياسية للنقاش والجدل والتنظير بين الباحثين ، وانطلاقا من مكتسباتنا وخبراتنا سنقوم بالشرح والتفصيل في هدا الموضوع وإفادة الطلبة والباحثين بالمعلومات القيمة .
- ✓ **الأهمية العملية :** تتمثل في الانتقال من الجانب النظري إلي الجانب التطبيقي ما يسمح بالقرب أكثر من الإدارة المحلية وهنا دراستنا للتنمية المحلية لبلدية تقرت ، والقيام بدراسات المخططات والمشاريع التنموية بها ، كون التنمية المحلية ظاهرة يعيشها الإفراد والمواطنين ، ونظرا لأهميتها الحساسة والدور الذي تلعبه ارتيئنا لدراستها .

أسباب اختيار الموضوع :

تتجلي في الأسباب الشخصية والأسباب الموضوعية .

- ✓ **الأسباب الشخصية** :إن اختيارنا لهدا الموضوع لم يكن صدفة وإنما كان اختيار مدروس ، ودلك لقناعتنا بقدراتنا علي الإبداع في هدا الموضوع بناءا علي مكتسباتنا وخبراتنا التي اكتسبنها طلية المواسم الدراسية بالجامعة، ونظرا لاطلاعنا المسبق لهدا الموضوع .
- ✓ **الأسباب الموضوعية** : يعود اختيارنا للبحث في الموضوع التنمية المحلية والإصلاحات السياسية والاقتصادية في الجزائر بصفة عامة وبلدية تقرت بصفة خاصة ،وذلك باعتبار موضوع محل النقاش معاش وأكثر واقعية كما إن نقص وغياب الدراسات هدا الموضوع دفعنا هو الأخر للخوص في البحث عنه ، كما هناك سبب أخر وهو موضوع الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي قامت بها الدولة من اجل تحقيق التنمية المحلية هو الأكثر تناسبا وتلاؤما مع تخصصنا الدراسي .

إشكالية الدراسة :

لقد عرفت الجزائر مند الاستقلال جملة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تهدف إلي إحداث تنمية محلية وتكون قادرة علي التغلب علي التحديات التي تواجها الدولة ،وهدا ما نسعى إلي إبرازه من خلال الكشف تأثير هذا الإصلاحات علي التنمية المحلية بغرض إحداث تنمية شاملة إي تشمل كل إقليم الدولة .

ومنه نطرح الإشكالية التالية :

- ❖ **ما هو دور الإصلاحات السياسية والاقتصادية في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر؟ ما هو دور بلدية تقرت في تحقيق التنمية المحلية ؟**

وتحت هدا الإشكالية تندرج عدة تساولأت فرعية تمت صياغتها كالأتي :

- ✓ ما المقصود بالتنمية عموما وبالتنمية المحلية بالخصوص .
- ✓ هل لإصلاحات السياسية والاقتصادية دورا ايجابي أو سلبي اتجاه عملية التنمية المحلية .
- ✓ ما واقع التنمية المحلية ببلدية تقرت كنموذج عن بلديات الجزائر الأخرى.

الفرضيات.

- ✓ كيف ساهمت الإصلاحات السياسية والاقتصادية في دفع ودعم التنمية المحلية ببلدية تقرت من خلال القوانين البرامج الاقتصادية من اجل رفع مستوي التنمية علي مستوي الإقليم وتحقيق تنمية شاملة .
- ✓ كان لبعض الإصلاحات السياسية دور ايجابي وهام في التنمية وهام في التنمية المحلية ووفرة مناخا ملائما لإدارة المحلية .
- ✓ كان هناك بعض الإصلاحات الاقتصادية اثنا تطبيقها اثر سلبي علي التنمية المحلية بسبب عدة مشاكل منها لم توفر المناخ المناسب للجماعات المحلية مع التكيف مع التحولات السياسية والاقتصادية التي شاهدتها الدولة .

مناهج الدراسة :

اعتمدت في الدراسة علي مناهج ومقربات وأدوات تتماشي مع طبيعة الموضوع :

أ) المناهج :

- ✓ **المنهج الوصفي التحليلي :** والذي يهتم بدراسة وسر الوقائع الراهنة من حيث خصائص وإشكالها وعلاقاتها والعوامل المؤثرة فيها ،لقد ساعدنا هدا المنهج علي الوقوف علي واقع الدور الذي تلعبه الإصلاحات السياسية والاقتصادية من اجل تحقيق التنمية المحلية ، وعلي الأسباب التي حالت دون تحقيقها .
- ✓ **منهج دراسة الحالة :** باعتباره من أهم المناهج التي تستعمل في العلوم الإنسانية لأنه منهج يتجه إلي جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة ، سواء كانت فردا أو مؤسسة .سنقوم من خلال هدا المنهج عن دراسة التنمية المحلية في بلدية تقرت كنموذج لتحقيق التنمية .
- ✓ **المنهج الإحصائي :** وذلك بالاعتماد علي الإحصائيات التي زودتنا بها بلدية تقرت في
- ✓ إطار التنمية .

ب) المقاربات :

- ✓ **الاقتراب القانوني :** وذلك بحكم إن دراستنا تتمحور حول بعض الإصلاحات السياسية والتي تتمثل في القوانين التي أصدرتها الدولة في الجانب السياسي آو الاقتصادي .

ت) الأدوات البحثية :

المقابلة : تم الإجراء العديد من المقابلات مع المنتخبين في المجلس البلدي التي هي محل الدراسة .

تقسيم الدراسة :

تحتوي خطة البحث علي ثلاثة فصول بحيث يتضمن كل فصل مابين مبحثين إلي ثلاثة مباحث

تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للتنمية المحلية والإصلاحات السياسية والاقتصادية وهو يتكون حيث دارسنا في المبحث الأول عن ماهية التنمية المحلية والمبحث الثاني عن الإصلاح السياسي والاقتصادي وفي المبحث الثالث تناولنا العلاقة بين التنمية المحلية والإصلاحات السياسية والاقتصادية في الجزائر من 2000- 2015 وهنا سنتحدث عن أهم الإصلاحات السياسية والاقتصادية للدولة الجزائرية .

أما الفصل الثاني فتناولنا الهياكل والأجهزة المكلفة بالتنمية المحلية بالجزائر بحيث تناولنا في المبحث الأول مهام وصلاحيات المجلس الشعبي البلدي لعملية التنمية المحلية أما المبحث تناولنا مخططات وبرامج تنفيذ المخططات ومصادر تمويلها من اجل تحقيق تنمية محلية .

أما الفصل الثالث للبحث فتمثل في دراسة ميدانية المتمثلة في دراسة حالة بلدية تقرت من اجل معرفة أهم المشاريع التنموية بها وتناول المبحث الأخير عن معوقات والمشاكل التي تواجها البلديات في الجزائر .

الدراسة السابقة :

إن موضوع الدراسة واقع التنمية المحلية في ضوء الإصلاحات السياسية والاقتصادية من طرف العديد من الباحثين سواء إداريين أو القانونين أو حتى الاقتصاديين وكل منهم أدلي بدلوه خاصة في مفهوم التنمية المحلية .

- ✓ حيث نجد الباحث جعفري عبد الرزاق ،درس **التنمية المحلية في ظل الإصلاحات السياسية والاقتصادية دراسة حالة :ولاية برج بوعريريج (1998-2000)** بحيث درس أهم الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي جاءت في الثمانيات والتسعينات وانعكاساتها علي التنمية المحلية بالجزائر .
- ✓ كما نجد الدكتور جمال زيدان الذي هو الأخر درس موضوع **واقع التنمية المحلية علي ضوء الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (1990- 2000)** بحيث تناول أهم الإصلاحات الاقتصادية التي جاءت من تحقيق التنمية المحلية في الجزائر .
- ✓ كذلك تكلمت الدكتورة فريميش مليكة في مذكراتها الدكتورة علي **دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر** ، حيث تناولت كل موضوع التنمية في الجزائر مند الاستقلال إلي غاية 2012 عدد صفحات المذكرة 450 صفحة والتي طرحت الإشكالية التالية : **هل يمكن إن تكون هناك تنمية شاملة بدون وجود قوي للدولة ؟ وهل يمكن تحقيقها في الجزائر؟**
- ✓ كما نجد الباحث الطالب عزيز محمد الطاهر تكلم عن **آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية مذكرة لنيل شهادة ماجستير بجامعة ورقلة سنة (2009-2010)**الذي تناول في موضوعه عن دور البلدية في التنمية المحلية واليات الرقابة علي عملية التنمية .

حدود الدراسة :

في دراستنا هذه سنركز علي دور بلدية تقرت في تحقيق التنمية المحلية في ظل الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي قامت بها الدولة ، ورسم صورة علي واقع التنمية المحلية بها من خلال المشاريع والبرامج الحكومية المسطرة من اجل تحقيق التنمية المحلية ببلدية.

الحدود الزمنية :

سنقوم في علي تتبع كل البرامج التنموية ببلدية تقرت من فترة 2013الي 2015 من اجل إبراز كل البرامج والانجازات التنموية والبرامج التي لا تزال في طور الانجاز علي مستوي تراب البلدية .

صعوبات الدراسة :

لقد واجهتني العديد من العراقيل والصعوبات في بحث موضوع ونذكر أهم الصعوبات التي صادفتني إثناء انجاز الموضوع :

- ✓ تعدد المصطلحات وتداخلها في موضوع الدراسة .
- ✓ رفض بعض الجهات تزويدنا بالمعلومات الكافية بحجة السرية في العمل .
- ✓ حساسية الموضوع الذي يتناول التنمية المحلية .

الفصل الأول

الفصل الأول : الإطار ألمفاهيمي والنظري للتنمية المحلية والإصلاحات السياسية والاقتصادية

يقتضي علينا التحديد العلمي للمفاهيم وعرض المضامين المختلفة بها ، تعتبر الخطوة الأولي و ألمفتاحيه التي من خلالها تتضح الرؤيا البحثية ، إذ تعد خطوة لاغني عنها أمام الباحث لفهم الموضوع لذا كان من الضروري تحديد مفهومي التنمية المحلية والإصلاح السياسي والاقتصادي خاصة انه قد اجمع الكثير من الباحثين علي إن الأخير يغلب دورا بارزا وهام في تحقيق التنمية المحلية .

المبحث الأول : ماهية التنمية المحلية

لقد تعددت التعريفات التي تبحث في مفهوم التنمية المحلية بحيث نجد تطور كبير في مفهوم التنمية المحلية بصفة عامة ودائمة ، وأصبح مفهوم التنمية يركز علي جميع الإبعاد والجوانب منها الاقتصادية والسياسية والثقافية والسياسية , لقد تطور مفهوم التنمية المحلية بعد الحرب العالمية الثانية بحيث حظيت المجتمعات المحلية باهتمام كبير من معظم الدول خاصة الدول النامية والتي تعد كرسالة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة علي مستوي الوطني ,وبالتالي أصبحت التنمية المحلية تأخذ أهمية كبيرة كونها تهدف إلي تطوير المجتمعات المحلية بالإضافة إلي الجهود الحكومية و أيضاء الجهود الذاتية والمتمثلة في المشاركة الشعبية تلعب دورا كثير في تحقيق التنمية المحلية.

سنعطي في البداية لمحة مختصرة لمختلف التعريف للتنمية والتنمية المحلية واهم مبادئ وأهداف التنمية المحلية .

المطلب الأول : مفهوم التنمية المحلية

أولا: تعريف التنمية

1) **لغة :** فالتنمية من الناحية اللغوية مأخوذة من النمو إي ارتفاع شيء من موضعه إلي موضع أخر.
2) **إما اصطلاحا :** فان النمو يشير إلي عملية الزيادة الشكلية أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة .[1]

آثار مفهوم التنمية كثيرا من الجدل علي جميع المستويات (النظرية والعلمية التطبيقية) وتحمل المؤلفات السياسية واقتصادية والاجتماعية العديد من التعاريف كل منها تناوله من زاوية معينة حسب اختلاف الميادين والمناهج العلمية الخاصة بها .

إما التنمية فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن في الإنتاج والخدمات نتيجة استخدام الجهود العلمية لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية .[1]

---

[1] احمد رشيد ، **التنمية المحلية ،دار النهضة** .مصر 1986,.ص.14 .

وعرفت **هيئة الأمم المتحدة** إن التنمية هي العمليات التي توحد الجهود الأهالي وجهود السلطات لتحسين الأحوال الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات وتحقيق التكامل لهده المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعداتها علي المساهمة التامة في التقدم القومي ،تقوم هده العملية علي عنصرين أسياسيان أحداهما مساهمة أهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوي معيشتهم والعنصر الثاني توفير ما يلزم من خدمات فنية وغيرها بطريقة من شانها تشجيع والمساعدات الذاتية المتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هدا العناصر أكثر فعالية .[2]

من خلال كل هدا تعريف نستنتج تعريف للتنمية بحيث إن التنمية تستهدف المجتمع ممثلا في إفراده وهيئاته وإزالة كل العقبات والصعوبات التي تحول دون استغلال الإمكانيات الذاتية الكامنة داخل كيان معين التنمية تشمل كافة نواحي الحياة فتطر أعلها تغيرات جذرية شاملة وبالأساس تهدف إلي إشباع الحاجات الاجتماعية لكافة إفراد المجتمع .[3]

كم عرفت أيضا بأنها دلك الشكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغير الثقافي والحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته، إي إن التنمية ما هي إلا عملية تغيير مقصودة وموجه ، له مواصفات معينة بهدف إشباع حاجات الإنسان .

هناك يعص المصطلحات لها علاقة بالتنمية

1) **النمو:** ظاهرة تحدث في جميع المجتمعات علي اختلاف مستوياتها الاقتصادية والسياسية واجتماعية والحضارية هو مفهوم يستخدم لدلالة علي الزيادة الثابتة أو المستمرة في جانب من جوانب الحياة ,فالنمو الاقتصادي يستخدم للإشارة إلي حدوث زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي لدولة ومتوسط الدخل الفردي منه مع مرور الزمن

[1] محمد منير حجاب ، **الإعلام والتنمية الشاملة** ،دار الفجر للنشر والتوزيع .مصر 2009.ص.33 .
[2] اشرف رضا ونية رابح ، **معوقات التنمية المحلية دراسة ميدانية لولاية سكيكدة** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية.جامعة منتوري. 1998-1999. ص 17.
[3] تقرير الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجية من اجل التنمية سنة 1989 ص15.

2) **التطور:** يقصد بالتطور دلك التغير التدريجي ويدل التطور علي الطريقة التي بها تتغير الأشياء من حالة إلي أخري ويأخذ دلك فترات طويلة ويذهب بعض العلماء إلي إن التطور يرتبط بالظواهر الاجتماعية [1].

3) **التبعية:** يعد مفهوم التبعة من المفهومات المنتشرة في أدبيات التنمية ويمكن النظري إليها : التبعية هي موقف مشروط بمقتضاه موقف نمو اقتصادي دولة معينة أو مجموعة دول إي تطور واتساع الاقتصاد لدولة أو مجموعة دول أخر وهدا يعني إن التبعية تخضع الدول المتخلفة للاستغلال والاستنزاف من جانب الدول المتقدمة فيصبح نمو الدولة الثانية محكوما ومشروط بنمو الدولة الأولي إلا إن هدا التعريف قد يعني آن تقدم الدول النامية لا بتحقيق إلا أذا تخلفت الدول المتقدمة وهدا غير صحيح فقد يتقدم لكليهما معا ولكن يتطلب دلك شروط وظروف ملائمة لعملية التقدم .[2]

[1] أبو الحسن عبد الموجود وإبراهيم أبو زيد، **التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان** . مكتب الجامعي الحديث, ط 2 ,مصر,2009,ص 9.

[2] محمد منير حجاب ، مرجع سابق ,ص 11 .

ثانيا : تعريف التنمية المحلية .

هناك عدة تعريفات للتنمية المحلية نذكر منها التعريفات التالية :

يعرف الدكتور احمد رشد بان التنمية المحلية هي دور سياسيات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغير مقصود ومرغوب فيه في مجتمعات المحلية تهدف إلي رفع مستوي المعيشة في تلك مجتمعات .

إما الجانب أخر من الفقهاء فيعرف التنمية المحلية بأنها مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي واقتصادي في مناطق محددة تقوم علي أساس قواعد من مناهج سياسية والاقتصادية والاجتماعية وهدا الأسلوب يقوم علي أحداث تغير حضاري في طريقة التفكير والعمل عن طريق إشارة وعي البيئة المحلية وان يكون دلك الوعي قائما علي أساس المشاركة والتفكير والإعداد و التنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جمعيا في كل المستويات عمليا وإداريا. [1]

أما الأستاذ **اثر دنهام** : فيري إن التنمية المحلية هي نشاط منظم الغرض منه تحسين الأحوال المعشية للمجتمع وتنمية قدرته علي تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجه الذاتي لشؤونه ويقوم أسلوب العمل في هدا الحقل علي تنسيق النشاط التعاون ومساعدات الذاتية للمواطنين ويصطحب دلك مساعدات فنية من مؤسسات الحكومية [2].

إذا فالهدف الرئيس للتنمية المحلية هو تحقيق تكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية .....الخ من اجل تحقيق تقدم في مختلف هده القطاعات علي سواء فمعظم المشاكل المستوي المحلي ترتبط بعضها البعض ولا يمكن تصورها متفردة .

كما تم تعريف التنمية المحلية بأنها عملية لإعادة تشكيل كافة الهياكل المجتمع لكي تتح استخدام الموارد المحلية الاقتصادية والبشرية لبناء قاعدة اقتصادية وسياسية واجتماعية للمجتمع .

[1] عبد النور ناجي ، **الدور التنموي للمجالس المحلية في إطار الحركة** ، منشورات جامعة ناجي مختار ، عنابة 2010, ص72.

[2] مصطفي الجندي ، **الإدارة المحلية واستراتيجيها** .منشاة المعارف ، مصر ,1987.ص132.

التنمية المحلية هي حركة تهدف إلي تحسين الأحوال المعشية في مجمله علي أساس مشاركة الايجابية لهدا المجتمع وبناءا مبادة المجتمع إن أمكن دلك ، فان لم تظم المبادة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستشارتها حماسية فعالة لهده الحركة .

التنمية المحلية هي ثمرة انجاز تهدف إلي تحسين ظروف عيش السكان القاطنين في فضاء معين ودلك بمكيفة مستمرة أمنة علي مستويات المؤسساتية أو جغرافية أو ثقافية.[1]

عرفها قزافية قريف (Xavier Griffer) بأنها مسار تنويع إثراء النشاطات الاقتصادية والاجتماعية داخل إقليم معين من خلال تعبئة طاقات وموارد ذلك الإقليم.[2]

المطلب الثاني: مجالات التنمية المحلية

1) **التنمية الاقتصادية** : علي الرغم من تعدد التعاريف والتفسيرات حول هدا الموضوع إلا انه يمكن إعطاء تعريف مشترك تعريف مشترك للتنمية الاقتصادية ويقصد بها عملية تحسين وتنظيم استغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة بهدف زيادة الإنتاج من السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل الزيادة في السكان بهدف تحقيق زيادة متوسطة في دخل الفرد الحقيقي

الهدف هدا النوع من التنمية هو وضع مخططات تكون الغرض منها تطوير الوظيفة الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت جانب صناعي أو الزراعي و حتى المنشات القاعدة بما يتح لاحق بتوازن يمكنها من توفير منتجات اقتصادية تلبي حاجيات أفرادها من ثم ضمنها جاءت التنمية الاقتصادية بأطروحات مختلفة مبنية علي أسس المنهجية وعملية من اجل إسعاد الناس وتحقيق توازن بين مختلف الأقاليم المحلية . [3]

2) **التنمية السياسية** : تهدف إلي تنمية النظام السياسي القائم في دولة ما علي اعتبار أن التنمية السياسية تمثل استجابة للنظام السياسي للتغيرات في البيئة المحلية داخلية والدولية ،بحيث يجب علي النظام السياسي بموجهة كل التحديات والصعوبات التي تواجه وتوزيع الأدوار بين

[1] رشيد احمد عبد اللطيف ، **أساليب التخطيط للتنمية** .المكتبة الجامعية، مصر ،2002.ص19.
[2] Xavier Griffer ,territoires DE France, les enjeux économiques de la décentralisation, EdECONOMIQUE.PARI?1984.P146.
[3] خيصر خنفري ،**تمويل التنمية المحلية في الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة الدكتورة لكلية علوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر (3) 2010 ض21.

مختلف مؤسسات الدولة ، ولا تكون التنمية سياسية إلا من خلال استقرار النظام السياسي وهدا الأخير لا يتم إلا إذا توافر فيه الشكل أو الاخد بإشكال مشاركة الشعبية الجماهيرية والمتمثلة في حق الموطنين في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة كاختيار النخب الحاكمة أو أعضاء البرلمان أو المجالس محلية من خلال مشاركة يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية المحلية [1].

3) **التنمية الاجتماعية:** هو مجال تنموي يسعي للاهتمام بتنمية من جانب الاجتماعي لإفراد الإقليم الواحد حيث إن جوهر هدا المفهوم هو العنصر الإنساني للتركيز علي قواعد مشتركة الفرد في التفكير وإعداد وتنفيذ البرامج الرامية للنهوض به الاهتمام وخلق الثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية والتي تنحصر أساس في الخدمات العامة وخدمات الاجتماعية.

هناك علاقة بين التنمية المحلية والتنمية الاجتماعية والتنمية المحلية الاجتماعية حين لا يمكن أن تحدث تنمية اجتماعية دون تنمية اقتصادية ، من أهم أهدافها.

أ) تحسين مستويات الصحة والتعليم والرفاهية لكافة المواطنين

ب) تزايد مشاركة المرأة في نشاط الاقتصادي في مجالات الحياة العامة .

ت) زيادة الاهتمام بالطبقة المتوسطة والطبقة العاملة .[2]

4) **التنمية الإدارية :** تعرف التنمية الإدارية علي أنها العملية التي يتم بواسطتها تحسين قدرات ومهارات الإفراد المسؤلين عن الإدارة منظمة ، كما تعرف بأنها عملية تغير ايجابي أو حدات نقله كمية ونوعية في مختلف جوانب الإدارية فكرية والعملية ، وتهدف التنمية الإدارية إلي إزالة مظاهر الخلل **بين** مختلف التنظيمات الإدارية يرتبط أكثر بتنمية وتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة والفعالية في مؤسسات الإدارية والعلمية وزيادة مهارتها وقدراتها علي استخدام هده الطرف في حل ما يواجهها من مشاكل ورفع المستوي أدائها وتطوير سلوكها بما تحقيق اخص ما في التنمية الاقتصادية .[3]

---

[1] صلاح بلحاج ، **التنمية سياسية نظرة في مفاهيم والنظريات** .جامعة الجزائر ,(دفاتر السياسة والقانون) ، 2010.ص20

[2] عبد النور ناجي ،**تفعيل دور الإدارة محلية حكم محلي الجزائرية لتحقيق تنمية الشاملة** ، قسم علوم السياسية ،دفاتر السياسية والقانون جامعة عنابة ، ص 3

[3] خيضر خنفري ،مرجع سابق .ص22.

المطلب الثالث : ركائز وعناصر التنمية المحلية

أولا : ركائز التنمية المحلية .

1) اشتراك أعضاء البيئة المحلية في التفكير والعمل علي وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلي النهوض له ودلك عن طريق إشارة الوعي بمستوي أفضل من حياة تتخطي حدود حياتهم التقليدية وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم علي الوسائل الحديثة في الإنتاج .
2) الاعتماد علي الموارد المحلية للمجتمع سواء كانت مادية أو بشرية ويودي ذلك إلي نفع الاقتصاد من حيث التقليل من تكلفة مشروعات ويعطها مجالات وظيفية أوسع .
3) تكامل مشروعات ألخدماتية والتنسيق بين أعمالها بحيث لا تصبح متكررة أو في حالة تضاد و أيضا إحداث هدا التكامل بين مشروعات التي أقيمت أساس لحل وعلاج مشكلات مجتمع.

ثانيا: عناصر التنمية المحلية:

1) **التغير البنائي :** ويقصد به ذلك النوع الذي يلتزم ظهور ادوار وتنظيمات اجتماعية جديد تختلف اختلاف نوعيا عن الأدوار و التنظيمات القائمة في المجتمع ، ويختص هدا النوع من التغير حدوث تحول كبير في الظواهر والنظم وعلاقات السائدة في المجتمع .
والتغير البنائي هو الذي يرتبط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فمن الصعب أن تتحدث التنمية في مجتمع متخلف اجتماعيا دون آن يتغير البناء الاجتماعي لذلك مجتمع .
2) **الدفعة القوية:** لابد لخروج مجتمعات النامية من مستويات متخلفة فيها من حدوث دفعة قوية أو مجموعة الدفعات القوية ينبني بمقتضاها الخروج من حالة الركود وهد الدفعة أو الدفعات القوية لازمة لإحداث تغيرات كيفية في المجتمع و لأحدث التقدم في أسرع وقت ممكن ويمكن إحداث دفعة قوية في مجال الاقتصادي والاجتماعي تغيرات تقلل من التفاوت بين المواطنين ويكون هناك توزيع للخدمات توزيعا عادلا بين أفراد المجتمع الواحد .[1]
3) **الأستراتيجة الملائمة :** ويقصد بها الإطار العام أو الخطط العريضة التي ترسمها السياسية التنموية في الانتقال من حالة التخلف إلي حالة النمو الذاتي وتختلف الأستراتيجة التكتيك الذي

[1] احمد مصطفي خاطر ، **تنمية مجتمع المحلي (الاتجاهات المعاصرة، الاستراتيجيات نماذج وممارسة)** . مكتبة الجامعية .مصر.2000.ص47.

يعني استخدام الصحيح للوسائل المتاحة لتحقيق الهدف وبالتالي فان إلي استراتيجة ملائمة مدروسة بدقة لتستند إلي جملة من الشروط التي لا يمكن الاستغناء عنها وهي :

أ) الأخذ بنظام الأولويات وسواء كان هدا بالنسبة لنشاطات محلية أو قطاعاتها مختلفة .

ب) الأخذ بالاتجاه الكمي الرقمي إلي جانب الاتجاه الكيفي ، الموازنة بين إمكانيات مجتمع وتطلعاته ، الموازنة بين التنمية اقتصادية من جهة والتنمية الاجتماعية من جهة أخري. [1]

المطلب الرابع : أهداف التنمية المحلية.

1) شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيق العدالة فيها ، دون تمركزها في المدن الكبرى
2) زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلي حالة المشاركة الفاعلة .
3) تنمية قدرات القيادة المحلية للإسهام في تنمية المجتمع .
4) تطوير الخدمات والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعات محلية والعمل علي نقلها من حالة التقليدية إلي الحداثة .
5) زيادة القدرات المالية للهيئات المحلية مما سهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم استقلاليتها.
6) جذب صناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفر التسهيلات الممكنة مما يساعد في تطوير تلك المناطق ويتح لأبناها المزيد من فرص العمل .
7) تعزيز روح العمل الاجتماعي وربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا .
8) توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع ، والاعتماد علي الذات ، دون الاعتماد علي الدولة وانتظار مشروعاتها .[2]

[1] احمد مصطفي خاطر.مرجع سابق ، ص47.
[2] خنفري خيضير ، مرجع سابق ، ص28.

المبحث الثاني : ماهية الإصلاحات السياسية والاقتصادية .

سنقوم في المبحث هدا بالتطرق إلي ماهية الإصلاح السياسي والاقتصادي والإحاطة يهما من خلال التعارف للإصلاح السياسي أو الاقتصادي ومعرفة كل من مرتكزاتهم وأهدافهم التي يسعان لتحقيقها

المطلب الأول: تعريف الإصلاحات السياسية والاقتصادية

أولا : الإصلاح السياسي

ويقصد بالإصلاح السياسي من الناحية اللغوية هو التغير أو الانتقال من حالة إلي حالة أحسن منها ويعني التبديل الجدري أو الكلي لهياكل وبني سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية قائمة .

ويعرف معجم مصطلحات عصر العولمة الإصلاح السياسي علي انه مفهوم يعني خلق الأداة الفعالة للقيام بالإصلاح إي الأداة الحاكمة التي تعرف كيف تقود ,و متى ، وكيف تفرض الاحترام وحدود هدا الاحترام.[1]

بمعني أخر فالإصلاح السياسي هو تطوير كفاءة وفاعلية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخليا ومحلي ودوليا .

كما يمكن أيضا تعريف الإصلاح السياسي ويقصد به كافة الخطوات مباشرة وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها علي عاتق كل الحكومات ومجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص ودلك للتسيير بالمجتمعات والدول قدما ،في غير إبطاء , أو تردد , بشكل ملموس في طريق بناء نظم ديمقراطية ويقصد بها تحقيق اقضي قدر من الشفافية في الحياة العامة بما يعني القضاء علي الفساد ، ودعم حقوق الإنسان عن طريق التطور الديمقراطي .[2]

[1] أمين المشاقبة، **الإصلاح السياسي ، المعني والمفهوم** . جريدة الدستور،2014/05/21 في الموقع الالكتروني . www.addustour.com **تاريخ التصفح 2016/02/26.**

[2] سفيان فوكة ، **الاستبداد السياسي وإصلاح الحكم في العالم العربي** ،مذكرة لنيل ماجستير في العلوم السياسية وعلاقات الدولية .جامعة الجزائر 2007/2006 .

أن الإصلاح السياسي هو عملية حضارية لابد من تحقيقها من اجل الإصلاح في الأنظمة السياسية والحكومات بشكل جوهري أو تغير سلمي تدريجي لتغير الواقع الراهن لمعظم الأنظمة السياسية لحال افصل لتحقيق إصلاحات سياسية ووضع حد للفساد السلطوي .[1]

أما **صموئيل هينتغتون** يعرف الإصلاح السياسي انه عميلة تغير القيمة أو أنماط السلوكية التقليدية ونشر وسائل الاتصال والتعليم وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدي العائلة والقرية والقبيلة ليصل إلي الأمة وحدة الحياة العامة وتعزيز التنظيمات المتخصصة واظفيا واستبدال مقياس الولاء بمقياس الكفاءة وتأييد توزيع أكثر إنصاف للموارد المادية ويقر صمويل في هدا التعريف بن الإصلاح السياسي هو عملية تغير النظام السياسي يهدف إلي القضاء علي الو لاءات وعلمانية الثقافة السياسية والتخصص الوظيفي للمؤسسات والتوظيف علي أساس الكفاءة والعدالة في توزيع الموارد .[2]

ثانيا: تعريف الإصلاح الاقتصادي.

تعريف اللغوي الإصلاح الاقتصادي : يعني تعديل مفردات النسق الاقتصادي في الاتجاه المرغوب فيه

ويقصد بالصلاح الاقتصادي: هو مجموعة الاقتصادية اللازمة للوصول إلي مستوي مرتفع من الكفاءة والتنافسية من خلال تحقيق علاقة متوازنة بين الموارد المتاحة للمجتمع ومتطلباته ربما يودي إلي تصحيح الأختلالات الأساسية في الاقتصاد واستعادة التوازن الاقتصادي العام .[3]

ويمكن إن نعرفه أيضا : هو إعادة التوازن والاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير أو المتوسط من خلال إجراءات الإصلاح المالي والنقدي وتلك المتعلقة بأسعار الصرف والدخل ، بإضافة إلي إعادة هيكلة الواحات الإنتاجية علي ألمدي الطويل لغرض رفع كفاءة الإنتاج وزيادته من اجل استعادة الاقتصاد لقدرته علي النمو .

[1] محمد كنوش الشرعة ، **الإصلاح السياسي في الوطن العربي ،مفهوم والدلالات** 2011/03/19في موقع http:forum.univbiskra.net . تاريخ التصفح 2016/03/05.

[2] عبد الوهاب الكيلاني ، **الموسوعة السياسية** , المؤسسة العربية لدراسات والنشر .ط4, مصر 1994.ص223.

[3] عز الدين صالحاني ،**صندوق النقد الدولي والمساهمة السعودية .**معهد الإنماء العربي للدراسات الاقتصادية ,بدون دار نشر ،2002، ص 20

يعرف **جويكم ايرنس** الإصلاح الاقتصادي: بأنه عملية الإصلاح السياسية والاقتصادية باتجاه نظام السوق من اجل التغلب علي مشاكل ميزان المدفوعات، وتخفيض نسبة التضخم، وتحقيق اللازمة لاستمرار الزيادة في دخل الفرد .[1]

ويقصد به أيضا : انه تصحيح أسس الاقتصاد الكلي بوصفه شرطا مسبقا لعودة البلدان المثقلة بالديوان إلي طريق النمو .

يعرف احمد النجار الإصلاح الاقتصادي : هو مجموعة الإجراءات الهادفة إلي تغير الوضع الاقتصادي من حال غير مرغوب فيه إلي حال افصل يتميز بالأداء الجيد والفعالية في التسيير وطرقة الإنتاج الخبرات المادية تفرض تحسين مستوي معيشة السكان .[2]

ومنه يمكن إن نعرف الإصلاح الاقتصادي هو تصحيح أسس الاقتصاد الكلي وإعادة رسم الأولويات لكي يتم يتوفر الظروف الملائمة لتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار وتحسين مستويات المعشية في بيئة اقتصادية كلية ومستقرة يتم فيها السيطرة علي الضغوط التضخم من خلال إتباع سياسات مالية ونقدية تهدف إلي سيادة نظام السوق وتحسين ميزان المدفوعات.

[1] عبد المجيد راشد ، **المفاهيم الخادعة والإصلاح الاقتصادى** ، الحوار المتمدن ، العدد 1735.التاريخ 2006/11/15.

[2] احمد النجار ، **الإصلاح الاقتصادى في دول العرب حالة مصر** ،المغرب ، اليمن ,ط3 المركز العربي للدراسات الاستراتيجة , سوريا 1996.ص9 .

المطلب الثاني : مستويات الإصلاح السياسي والاقتصادي .

أولا : مستويات الإصلاح السياسي .

حيث نجد هناك ثلاثة مستويات لإصلاح السياسي .

المستوي الأول : وينظر للإصلاح السياسي كاستيراتيجية للوصول إلي السلطة أو المشاركة فيها وهي الاستراتيجة التي تقابل ما يعرف بإستراتيجية الثورة أو الاتجاه الثوري في التغير وتعتمد الإصلاحات منهج بناءا القوة من أسفل بصورة تدريجية وتراكمية سلمية .

المستوي الثاني : الإصلاح كعملية تطوير مجتمعي مستمر تتعلق بتحسين أداء الأنظمة ومؤسسات الاجتماعية من حيث الكفاءة والفعالية ما يندرج صمن الإصلاح السياسي أو القانوني أو المالي أو الإداري أو الاقتصادي .

المستوي الثالث : الإصلاح الفردي بإبعاده القيمية و أخلاقية والمعرفية و الأداركية والسلوكية وبناء القدرة الفردية علي الحكم والتميز بين ما هو قبيح وما هو جميل وتعزيز الثقة في الذات والقدرة علي تقدمها والقدرة علي تمثيل الذات و الآخرين والدخول معهم في علاقات وتفاعل وتكوين هوية مشتركة.[1]

ثانيا: مستويات الإصلاح الاقتصادي .

يمكننا تقسيم مستويات الإصلاح الاقتصادي إلي قسمين

المستوي الأول : ويتكون من مجموعة الإجراءات التي ترمي إلي تحقيق التثبيت الاقتصادي عن طريق معالجة الأختلالات الرئيسية علي صعيد الاقتصادي الكلي وبشكل خاص معالجة العجز في الموازنة العامة والعجز في ميزان المدفوعات ويكون بشكل عام من خلال تقلص الطلب الكلي وهذه الإجراءات مدتها قصيرة ويدعمها الصندوق النقد الدولي .

المستوي الثانية: تمثل الإجراءات التي تهدف إلي ارتفاع النمو علي المدى الطويل من خلال إعادة هيكلة الاقتصادي باتخاذ تحرير المبادلات الداخلية والخارجية من القيود والتنظيمات المفروضة عليها

[1] سفيان فوكة ، مرجع سابق ،ص67.

(تحرير الأسعار في الأسواق) من جهة أخري تقليص من دور القطاع العام للحدود الدنيا ، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص من جهة ثانية وهده الإجراءات يدعمها البنك الدولي .[1]

المطلب الثالث : مرتكزات الإصلاح السياسي والاقتصادي .

أولا : مرتكزات الإصلاح السياسي .

1) الدستور هو أساس قوانين الدولة فلا يجوز إن تتناقص مواده مع نموذج النظام السياسي الذي ينشده المجتمع ، ويجب أن تتوافق مع المواثيق الدولية للحقوق الإنسان ، ويعني ذلك أن تعكس نصوص الدستور متغيرات والتطورات التي وقعت بالفعل ، الأمر الذي يفرض ضرورة تصحيح الأوضاع الدستورية بتعديل المواد التي تتعارض مع متطلبات الديمقراطية الحقيقة وإزالة الفجوة بين النصوص الدساتير وأهداف المجتمع في التطور الديمقراطي .
2) الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية فصلا واضحا وصريحا .
3) تجديد إشكال حكم بما يصمن التداول عن السلطة بالطرق السلمية دوريا ، فالدولة الحديثة دولة مؤسسات ونصوص.
4) إقامة انتخابات دورية وحرة تصون ممارسة الديمقراطية وتضمن عدم احتكار السلطة وتضع سقفا زمنين لتولي الحكم .
5) ضمن حريات التعبير بكافة صورها و أشكاها في مقدمتها حرية الصحافة ووسائل الإعلام السمعية والبصرية والالكترونية .[2]

ثانيا: مرتكزات الإصلاح الاقتصادي .

1) إلغاء تحديد الأسعار السلع والخدمات
2) تقليص دور القطاع العام من خلال خصخصة المرافق المنشات الحكومية
3) تحرير التجارة الخارجية بإلغاء القيود وتخفيض الرسوم الكلية أو تدريجيا ، وإلغاء جميع أشكال الحماية للإنتاج الوطني.

---

[1] شدهان شبان الزهير ،**الإصلاح الاقتصادي بين الإدارة الديمقراطية واقتصاد السوق** ، كلية القانون ، مجلة الجامعة العدد 7 لبنان ص 82.

[2] سهام بنت محمد حلوة ، **الإصلاح السياسي بين المفهوم والتطبيق** موقع الكتروني تاريخ التصفح هو http:sarahanesws.com 2016/04/16

4) إلغاء الرقابة علي سعر الصرف والعملة الوطنية.
5) التوجه نحو تشجيع الصادرات
6) حرية حركة رؤوس الأموال واتخاذ الإجراءات التشجيعية وإصدار تشريعات التي تشجع علي دخول الاستثمارات الأجنبية إلي البلد .
7) فرص الضرائب والرسوم وزيادة أسعار والخدمات العامة .[1]

المطلب الرابع : أهداف الإصلاح السياسي والاقتصادي

أولا : أهداف الإصلاح السياسي .

1) الفصل بين السلطات خاصة التشريعية والتنفيذية فصلا واضحا وصريحا .
2) تجديد أشكال الحكم بما يضمن التداول علي السلطة بالطرق سلمية ودوريا ، طبقا لظروف كل بلد فالدولة الحديثة دولة مؤسسات واحترام الدستور والتشريعات قانونية .
3) إطلاق الحريات وذلك من خلال تشكيل الأحزاب السياسية وفي إطار الدستور ، بما يضمن لجمع التيارات الفكرية والقوي السياسية المدنية إن تعرض برامجها وتدخل تنافسا حرا شريفا علي الحكم بشكل متكافئ تحت مظلة الحريات المنصوص عليها في المواثيق الدولية .
4) تحرير الصحافة ووسائل الإعلام من التأثيرات والهيمنة الحكومية ، لان الإعلام يعتبر من دعائم النظام الديمقراطي .
5) إطلاق الحرية للأشخاص من اجل تكوين جمعيات ونقابات واتحادات تطوعية مهما كان طابعها السياسي أو اجتماعي أو ثقافي أو حتى اقتصادي .[2]

ثانيا : أهداف الإصلاح الاقتصادي .

1) توفير الظروف مناسبة التي تدفع الوحدات الاقتصادية لان تعطي إنتاجا متزايد من حيث الكم والقيمة والجودة.
2) التخلص من ممتلكات ذات القيمة العالية والتي لا تعطي عائدا مناسبا وتحمل المالك إي الدولة بأعباء متزايدة باستمرار .

[1] شدهان شبان الزهير ، مرجع سابق .ص87.
[2] سهام بنت محمد حلوة ،**مرجع سابق .** موقع الكتروني تاريخ التصفح هو 2016/04/16.

3) تحقيق تقلص واضح ومحسوس في دورا الأجهزة الحكومية التي تمارس إشكالا متعددة من التدخل والإشراف والرقابة علي الوحدات الاقتصادية بحيث يتم تحديد هدا الدور في الحجم والأسلوب ويقتصر علي وجهة واحدة تمثل في الدولة نفصد الدولة وكذلك الرقابة بما يتوافر لها من الخبرات الكافية لأداء هدا الدور .
4) إن تتوفر للوحات الاقتصادية العامة إدارة لا تختلف في نوعيتها وشكلها عن الإدارة المستخدمة في مشروعات الخاصة وان يمنح لهده الإدارة القدرة من الحرية الذي يتوافر لمثلثيها في مشروعات خاصة .
5) إن يتم الإصلاح من اجل هدف مساهمة الوحدات الاقتصادية في زيادة الإنتاج وزيادة القيمة المضافة وزيادة دخول العمال من خلال وضع الحوافز وغاية من الإصلاح هو المزيد الدخل للدولة كمالك وللعامل كشريك أصيل فيما يتحقق من دخل كل دلك في إطار زيادة قدرة المجتمع علي توفير الرفاهية لإفراد والعاملين في مشروعاتها الاقتصادية . [1]

المبحث الثالث : علاقة التنمية المحلية بالإصلاحات السياسية والاقتصادية في الجزائر

لقد قطعت الجزائر خلال خمسة عشرة الأخيرة أشواط كبير وهامة وإقامة نظام سياسي ديمقراطي ومع السير في نظام اقتصاد السوق مع الفهم النظام السياسي الدرس من خلال التجربة التي مرت بها الجزائر خلال التسعينات من القرن ألماضي لان التوجه نحو إحداث تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية تتماشي مع المتغيرات الداخلية والخارجية للدولة مع الحفاظ علي الأمن واستقرار الوطن .

المطلب الأول : إصلاحات السياسية والقانونية

للجزائر خصوصيات تاريخية فقد شاهد العالم كله بثورتها الخالدة وكدا مساندتها للحركات التحررية في العالم وكذلك كانت من الدول السابقة في الانفتاح السياسي والاقتصادي رغم الصعوبات والتضحيات لتحقيق هدا التحول مازالت إلي يومنا هدا تسعي لتجسيد ديمقراطية حقيقة بمختلف الوسائل والآليات المتاحة من خلال إصلاحات سياسية التي اعتمدتها في السنوات الماضية خصوصا الفترة مابين 2015/2000 حيث شملت إصلاحات سياسية للجوانب القانونية والاقتصادية والاجتماعية.

[1] عبد المجيد راشد ، **المفاهيم الخادعة والإصلاح الاقتصادي** ، الحوار المتمدن ، العدد 1735.التاريخ 2006/11/15.

إذا أردنا إن نتطرق إلي الإصلاحات السياسية القانونية التي جاء بها عبد العزيز بوتفليقة نستطيع إن نلخصها في ما يلي :

أولا : قانون الوئام المدني

يهدف القانون الوئام المدني حسب مادته الأولي استعادة الوئام ويهدف إلي تأسيس تدابير خاصة بغاية توفير حلول لأشخاص المتورطين [1] في أعمال إرهابية أو تخريب وإعادة إدماجهم في المجتمع ، حيث ارتكز القانون علي عدة عناصر أهمها :

1) إضفاء المشروعية علي النظام عن طريق نشر الأمن والسلم .
2) لقد ركز هدا القانون علي ضرورة الخروج من الأزمة عن طريق الحوار الفعال بين الهيئات السياسية والقوي المعارضة واحتوائها من طرف السلطة .
3) التآخي بين إفراد الشعب الجزائري وتوحيده وجمعه علي تحقيق هدف واحد هو الخروج من الأزمة التي عاشها طويلا .
4) إيجاد حلول فعالة وجذرية للازمة الأمنية والسياسية في الجزائر.[2]

ثانيا : المصالحة الوطنية

لقد انطلق بوتفليقة بعد مشروع الوئام إلي تبني مشروع الوئام السياسي الذي يقوم علي المصالحة مع إطراف الأزمة بحيث أكد في برنامجيه في العهدة الأولي علي ضرورة المصالحة الوطنية ولا تستثني احد وتقوم علي عفو عام عن جماعات الإسلامية مقابل تعهد بنبذ العنف والإرهاب وإلقاء السلاح التي شهرته في وجه الدولة .

ويرتكز هدا القانون علي عدة عناصر أهمها :

1) إبطال متابعات القضائية في حق الإفراد الدين سلموا أنفسهم للسلطات اعتبار 13 جانفي 2000، تاريخ انقضاء مفعول القانون المتضمن الوئام المدني .

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 08/99 المؤرخ في 29ربيع الأول 1420الموافق ل 13 جوان 1999**المتعلق بقانون الوئام المدني** الجريدة الرسمية.
[2] م، شوقي **مصالحة الوطنية** ، جريدة الخبر العدد 4085 الصادر 2004/05/13.

2) إبطال متابعات قضائية في حق المطلوبين داخل الوطن وخارجه الدين يمثلون طوعا إمام الهيئات الجزائرية المختصة .

3) العفو لصالح الإفراد المحكوم عليهم والموجودين رهن الحبس عقابا علي اقترافهم نشاطات داعمة للأهارب .

لقد كان ميثاق السلم والمصالحة الوطنية من ابرز أحداث في سنة 2005 والدي زكاه بنحو 98 %من أصوات وهي النسبة التي أعطت للرئيس بوتفليقة تفويضا شعبا كسلاح لإنهاء الأزمة العنف في البلاد.[1]

ثالثا : التعديل الدستور لسنة .2008

1 تعديل علي السلطة التنفيذية .

أ) وهدا من خلال إعادة تنظمها عن طريق استبدال منصب رئيس الحكومة بوزير الأول ، وهو ابرز مظاهر التعديل الدستور ي يهدف إلي القضاء علي الازدواجية وجعل السلطة وان الوزير الأول جاء ليطبق برنامج الرئيس .

ب) فتح العهدات الانتخابية للرئيس الجمهورية .

ت) لم تمس العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية من ابرز صور ذلك إن التعديل تم في البرلمان وليس عم طريق استفتاء شعبي[2]

2 تعديلات الحقوق السياسية للمرأة :

جاءا هدا الشكل من التعديل ليتماشي علي مكانتها في المجتمع وهدا من خلال توسيع مشاركتها في المجالس المنتخبة ، ويأتي هدا الإصلاح ضمن مسار تعزيز مكانة المرأة في المجالس المنتخبة فقد نص علي دلك التعديل الدستوري الذي يحد كيفية توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة كأحد النقاط الأساسية التي رفعها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، في حين إن هدا الملف لم يشكل أولوية

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 278/05 المؤرخ في 14 أوت المتضمن استدعاء هيئة الناخبين لاستفتاء حول مشروع **الميثاق من اجل السلم والمصالحة الوطنية.**

[2] م،شوفي ،المصالحة الوطنية ، جريدة الخبر العدد 4085 الصادر 2004/05/13.

بالنسبة للبرلمان أو الرأي العام الجزائر ، بدليل الرفض الذي واجهه إمام النواب البرلمان ومن جهة أخري خصوصية المجتمع الجزائري ألذكوري الذي ينظر إلي خروج المرأة للعمل السياسي غير مقبول .[1]

قانون الأحزاب السياسية رقم 04/12 .

بعد توقيف المسار الانتخابي ودخول البلاد في أزمة أمنية وسياسية توقفت تقريبا عملية اعتماد الأحزاب السياسية في الجزائر إلي سنة1997 ، وبعد وصول السيد عبد العزيز بوتفليقة إلي الحكم سنة 1999 توقفت الاعتماد علي الأحزاب الجديدة من جديد حيث ظلت مشاريع حبيسة أدارج وزارة الداخلية وبمناسبة الإصلاحات 2011 وبعد تعديل قانون الأحزاب السياسية في الجزائر اعتماد مجموعة من الأحزاب لتشارك لاحقا في الانتخابات التشريعية 10 ماي 2012 والانتخابات المحلية 29 نوفمبر 2012 وأصبح العد الإجمالي للأحزاب السياسية 57 حزبا حسب وزارة الداخلية [2].

أما بالنسبة للقانون في حد ذاته فقد احتوي علي سبعة أبواب بمجموع 84 مادة من أهم ايجابيات هدا القانون نجد :

1) اسقط الجنسية الأصلية عن الراغبين في تأسيس أحزاب سياسية .
2) النص علي إلية لفض النزاعات داخليا قبل اللجوء إلي المحاكم.
3) المخاطبة علي أساس سياسية لإحداث ذات الطابع السياسي.[3]

ما يؤخذ علي هدا القانون أيضا حسب المعارضين

1) قانون بسيط مبالغ في التسهيلات الممنوحة للراغبين في إنشاء الأحزاب السياسية مما يؤدي إلي تمييع الساحة السياسية .
2) عدم احتوائه علي مواد تحث علي أخلقة العمل السياسي .

[1] طارق عشور ، **الإصلاح السياسي في الجزائر بعد 2011**، بحث في المقاربات العوامل وتحليل المخرجات وواقع العملية ،ملتقي الوطني الأول حول الإصلاحات السياسية في الجزائر الواقع والأفاق ،23/22 افريل 2011. ص11.

[2] طارق عاشور ، **تحارب الإصلاح السياسي العربي بعد حراك 2011**: الحالة الجزائرية إطار للتحليل ، أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية ، جامعة سعيدة

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية القانون العضوي رقم 04/12 **المتعلق بالأحزاب السياسية** العدد2 سنة 2012 ص 9 /12 .

3) دراسة ملفات اعتماد الأحزاب السياسية من طرف وزارة الداخلية فكان من الأفضل تكليف هيئات أخري غير الداخلية .

قانون الانتخابات رقم 01/12 .

جاء هدا القانون في سبعة أبواب بمجموع 238 مادة ما يمكن أن نسجله من خلال هدا القانون من خلال المادة 83و 81و 87 حددت كيفية الحفاظ علي نزاهة الانتخابات سواء كانت محلية أو ولأئية أو وطنية .

قد نص القانون علي الرقابة المزدوجة للانتخاب من خلال اللجنة السياسية والوطنية وفروعها الولائية والبلدية و كذلك لجنة الإشراف القضائي إلا أن المشكل ليس في القانون وإنما في الإدارة غالبا ما يكون طرف أساسيا في تحديد نتائج الانتخابات .[1]

إن كل هدا الإصلاحات تشكل القانون المتعلق بالانتخابات ويعتبر من أهم عمليات الإصلاح السياسي باعتباره قاعدة قانونية التي تعبر عن مجال أو السوق السياسية التي تحدد القيمة العامة السياسية والقانونية والاجتماعية) لهده الإصلاحات أدخلت عليها بعض التعديلات أهمها استحداث اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات وهي لجنة تتشكل من طرف الأحزاب والجنة الوطنية للإشراف علي الانتخابات بحيث تنظر في كل التجاوزات التي تمس مصداقية وشفافية العملية الانتخابية.

قانون الإعلام : 05/12 .

جاء قانون الإعلام في اثني عشرة باب بمجموع 183 مادة لقد جاء هدا القانون لتنظيم قطاع الإعلام بالجزائر ولعل أهم ما تصمنه القانون هو فتح مجال الإعلام السمعي البصري للقطاع الخاص الوطني وقد إشارة المادة 61[2] إلي المؤسسات أو الشركات التي تخضع للقانون الجزائري ، وإلغاء باب المتعلق بالإحكام الجزائية الذي كانت عنصر ثابت في القانون الإعلام 01/82 و07/90 وسمية

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية القانون العضوي رقم01/12 **المتعلق بنظام الانتخابات** العدد 9 سنة 2012ص 25 .

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية القانون العضوي رقم 12_05 **المتعلق بالاعلام** العدد الثاني من الجريدة الرسمية ص4 وص 5.

بالمخالفات المرتكبة في إطار ممارسة النشاط الإعلامي إلا أن ما يعيب هدا القانون انه اعد دون استشارة أهل الاختصاص .[1]

قانون الولاية 07/12.

أولا: قانون الولاية

تعد الولاية وحدة إدارية من وحدات الدولة وفي نفس الوقت شخص من أشخاص القانون تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وبالتالي تلعب دورا رئيسا في مختلف الجوانب ودلك تحت الرقابة السلطة المركزية ، ويتولي إدارة الولاية كل من الولي ومجلس الشعبي ألولائي ، وتتميز بعدة خصائص . .[2]

1) تعد الولاية كوحدة ومجموعة إدارية مركزية في النظام الإداري الجزائري وهي عبارة عن همزة وصل بين السلطات العليا و المواطنين عبر مختلف الأقاليم الدولة.
2) تتمتع الولاية بالاستقلال المالي والشخصية المعنوية .
3) تحتل المجالس الشعبية ألولائية مكانة خاصة في حياة المواطن والدولة معا بحيث يمثل هدا الأخير أداة أساسية لممارسة الشعبية ومشاركتها المباشرة في إعداد المخططات التنموية ومتابعة تنفيذها .
4) يتولي إدارة الولاية كل من رئيس المجلس الشعبي ألولائي والوالي ، فالأول ينتخب من بين الأعضاء الفائزين وعملية الانتخاب تتم بالاقتراع السر وبأغلبية المطلقة ، إما الولي فيتم تعينه من طرف الرئيس الجمهورية إي بمرسوم رئاسي .
5) للوالي اختصاصات إدارية ومالية يقوم بها واختصاصات في الرقابة والوصاية الإدارية علي جماعات المحلية ،كما يسهر علي تطبيق السليم للقوانين ، وحماية الحقوق والحريات.[3]

[1] **قانون الولاية** 07/12 المؤرخ في 21-02-2012 جريدة الرسمية العدد 12 الصادرة في 2012/02/29.
[2] الادارة المحلية (الولاية) علي الربط التالي http: **sciences juridique.ahlamontadaa.net/t1017.topic** تاريخ التصفح **2016/03/02.**
[3] علاء الدين عشي ، **والي الولاية في التنظيم الإداري الجزائري** .دار الهدي للنشر والتوزيع . الجزائر ،2006.ص 88.

ثانيا : قانون البلدية10/11 .

لقد تضمن القانون الجديد لبلدية 220 مادة وتعتبر البلدية خلية أساسية في التنظيم الإداري المحلي في الجزائر وتشكل قاعدة المجتمع، وقد حظيت باهتمام السلطات المركزية من خلال النصوص القانونية والدساتير التي بينت الإطار القانوني والوصفي للبلدية ، وتتميز بعدة خصائص [1]

1) إنشاء البلدية: يتم إنشاء البلدية وتعين حدودها الإدارية بموجب مرسوم يصدر من طرف رئيس الجمهورية بناء علي قرار من وزير الداخلية ،كما أن تغير اسم البلدية أو تعين مقرها أو تحويلها يتم بموجب قرار يتخذه وزير الداخلية بع استطاع رأي الولي وباقتراح مجلس الشعبي البلدي.
2) المجلس الشعبي البلدي : يعتبر المجلس أهم خلية في التنظيم البلدي نظرا لحساسية وضعه ,ويباشر مهامه عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري ، وتدوم عضويته 5 سنوات ، فقسم المشرع الجزائري عدد الأعضاء المجلس حسا التعداد السكاني لكل بلدية .
3) رئيس المجلس الشعبي البلدي : يعد الرئيس المجلس الشعبي البلدي أهم هيئة في تسير البلدية نظرا لحساسية منصبه وكونه همزة وصل بين المجلس الشعبي البلدي والولاية.

إن النظام السياسي في الجزائر يحاول من خلال قانون البلدية والولاية تقديم روية إصلاحية ستثبت الممارسة الميدانية ومدي استجابتها لتطلعات المواطنين من عدمها ، وتقوم علي تعميق مبد الديمقراطية المحلية القائمة علي فكرة توسيع قاعدة الشراكة بين مختلف الفاعلين المحلين للاستجابة لتحديات التنمية المحلية ورفع رهاناتها .

[1] **قانون البلدية** 10/11 الصادرة بتاريخ 2011/06/22 الجريدة الرسمية رقم 37 لسنة 2011.

المطلب الثاني : الإصلاحات الاقتصادية .

بعد وصول السيد عبد العزيز بوتفليقة إلي الحكم وضع عدة برامج تنموية من اجل تدارك التأخير المسجل علي مدار عشرة سنوات من الأزمة والمساهمة في إعطاء دفعة جديدة للاقتصاد من خلال ثلاثة برامج أسياسية منها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 إلي 2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 إلي 2009) وبرنامج التنمية الخماسي (2010 إلي 2014) .

أولا : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 إلي 2004 علي المدى القصير والمتوسط يهدف إلي مكافحة الفقر أولا وخلق مناصب الشغل ثانيا ، وضمان التوازن الجهوي وإحياء الأقطاب صناعية جديدة علي مختلف الأقاليم ، والقضاء علي المديونية الخارجية يهدف هدا البرنامج إلي إيجاد الظروف المثلي من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني ويعتمد خصوصا علي :

أ) رفع الطلب الداخلي وإعادة تحركه عن طريق الإنفاق الحكومي .

ب) إعادة الاعتبار للمنشات القاعدية وتقوية الخدمات العمومية وتحسين الظروف المعشية وتنمية الموارد البشرية .

ت) دعم الأنشطة المنتجة وتنمية الاستغلال ألفلاحي وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطةالحجم خاصة مؤسسات المحلية .[1]

[1] جمال عمورة، **دراسة تحليله وتقيمبه لاتفاقية الشراكة العربية الاورو متوسطية** ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 2006/2005 ص333.

	المبلغ مليار دج	النسبة %
دعم الإصلاحات	45.5	% 8.6
دعم مسار الإنتاج ،الفلاحة والصيد	65.3	% 12.4
التنمية المحلية	144	% 21.7
تقوية الخدمات العمومية وتحسين مستوي المعيشي	210.5	%40.1
تطوير وتنمية الموارد البشرية	90.2	%17.2
المجموع	525	100

لقد اهتمت الدولة في هدا البرنامج بتحسين الخدمات القومية وتحسين المستوي المعيشي حيث خصصت له مبلغ 210.5 مليار إي نسبة 40 % لهدا ثم تليه التنمية المحلية بمقدار 114 مليار إي بنسبة % 21.7 ثم دعم الإصلاحات بقيمة 65.3 مليار إي بنسبة 12.4 %.

ثانيا : البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي من 2005 إلي 2009

لقد أطلقت الدولة خلال فترت 2006 الى2009 البرنامج التكميلي لدعم النمو وكذا برنامجي الجنوب والهضاب بتمويل من الميزانية قيمة200 مليار دولارا أمريكي خصصت أساسا لإعادة التوازن الإقليمي بين الشمال والجنوب والهضاب بحيث تستهدف هدا البرنامج 85% منه إلي

1) تحسين الظروف المعشية خاصة في مجالات الصحة السكنات ، الجامعات.

2) تطوير المنشات الأساسية مثل قطاع النقل والإشغال العمومية ، قطاع تهيئة الأقاليم والفلاحة والتنمية الريفية) بهدف تطوير الخدمات العمومية وتحديثها .

يعد البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي من البرنامج الأكثر أهمية من بين البرامج الثلاثة (البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج الجنوب ، وبرنامج الهضاب العليا)خصصت له مبلغ 4202.7مليار موزعة كما يوضح الجدول التالي : [1]

القطاعات	المبلغ بمليار دج	النسبة %
برنامج تحسين ظروف معيشية السكان	1908.5	% 45
برنامج تطوير منشآت الأساسية	1703.1	% 40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	% 8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	% 4.8
برنامج تطوير التكنولوجية الحديثة والاتصال	50	% 1.2
مجموع البرنامج الخماسي 2009/2005	4202.7	100

[1] زوين إيمان ،**دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية دراسة حالة الجزائر** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير .كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قسنطينة 2011/2010 ص 115 .

ثالثا :برنامج التنمية الخماسي (2010 إلى 2014)

لقد جاء هدا البرنامج لتوطيد النمو الاقتصادي حيث خصصت له 21.214 مليار دينار جزائر إي ما يعادل 286مليار دولار أمريكي يمتد لخمسة سنوات من سنة 2010 إلي غاية 2014 وهناك ثلاث قطاعات استفادت من البرنامج الخماسي وتتمثل في :

أ) **قطاع التنمية البشرية** : استفادة من برنامج خاص بمبلغ 9903 مليار دينار جزائري ويمثل 45.52 %من إجمالي البرنامج .

ب) **قطاع الإشغال العمومية والهياكل القاعدية** : خصص له مبلغ يقدر ب 8400مليار دج ما يمثل 38.52 % من إجمالي البرنامج .

ت) **قطاعات الصناعة والفلاحة والصيد البحري والتشغيل** : استفادت من مبلغ قدره 3500 دج إي ما يمثل 16.05% من إجمالي البرنامج ، ويشمل علي شقين هما :

1) استكمال المشاريع الكبرى وانجازي خاصة في القطاع السكة الحديدية و الطرق بمبلغ 9.700 مليار ما يعادل 130 مليار دولار

2) وإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 دينار جزائري إي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار قد ساعدت كل هذه البرامج على تسريع وتيرة النمو الاقتصادي ويكون هناك توازن في مختلف الأقاليم [1]

[1] نبيل بوفيلح ، **دراسة تقيمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)** ،أبحاث اقتصادية إدارية ، العدد 12 ، جامعة الشلف ، الجزائر ،2012. ص 256 وص 257 .

خاتمة الفصل الأول :

من خلال ما تم تقديمه في هذا الفصل حول التنمية المحلية والإصلاحات السياسية والاقتصادية إن الهدف الرئيسي للتنمية المحلية هو تحقيق التكامل بين مختلف القطاعات السياسية والاقتصادية ، قد قمنا بربط هدا الإصلاحات السياسية والاقتصادية بالواقع في الجزائر من سنة 2000 إلي 2015 حيث تناول أهم الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي جاءت من اجل تحقيق التنمية المحلية.

الفصل الثاني

الفصل الثاني : أجهزة وهياكل المكلفة بالتنمية المحلية بالجزائر .

البلدية اسم وهيئيه ومؤسسة وكيان وإدارة حيث وجدت لخدمة المواطن فلا شك إن صورة الدولة علي مستوي القاعدة تتجسد في بلدياتها ،إذن فالبلدية هي أهم مؤسسة إدارية اجتماعية سياسية قاعدية في هرم الدولة ،وهذا ليس بالتعبير الاعتباطي أبدا ، وإنما هو حكم مستند علي حقائق موضوعية بحتة ، ولعل أولى هده الحقائق إن قرب البلدية من المواطن ومعايشتها لواقعه ومعرفة أولوياته وانشغالها بتلبية حاجياته ، يفرض علينا إن نتعرف للبلدية كهيئة علي أنها النواة الأساسية في قوام الدولة ،هدا الأمر وانطلاقا مما يفرضه الأخذ بنظام اللامركزية الإدارية من توزيع بعض وطائف الدولة وصلاحياتها علي الهيئات العمومية التابعة لها ، ويجعل البلدية تتحمل عبء مسؤوليات عديد وانشغالات عدة وظائف ومهام كثيرة ومتشعبة ، فهي مقصد الجميع لطلب تلبية حاجياتهم أيا كانت طبيعتها ، وهي مطالبة بتمثيل صورة الدولة ، وعلي عاتقها تقع مسؤولية التكفل بالتنمية المحلية بمختلف صورها ، كما أنها مسؤولية عن خلق جو من التضامن الوطني بين مختلف فئاتها ..... الخ .

المبحث الأول: هيئات وأجهزة تسير في البلدية

المطلب الأول : المجلس البلدي

يعد المجلس الشعبي البلدي من أهم الهياكل والأجهزة المكلفة بالتنمية المحلية ويتكون من شقين هما : هيئة المداولات أعضاء (المجلس الشعبي البلدي) والهيئة التنفيذية (رئس المجلس الشعبي البلدي)

أولا – هيئة المداولات المجلس الشعبي البلدي :

يتشكل المجلس الشعبي البلدي من أعضاء منتخبين من طرف الشعب ، والمتمثلين في المواطنين المسجلين في القوائم الانتخابية للبلدية معينة ودلك من خلال الاقتراع المباشر وتمتد مدة عضويتهم لخمسة سنوات وتختلف تشكيلة المجلس الشعبي البلدي من بلدية إلي أخرى ،ويتغير عدد أعضائه بتغير عدد السكان للبلدية .

يعقد المجلس الشعبي البلدي دورات عادية كل شهرين (دورة كل شهرين) ولا تتعدي كل دورة خمسة أيام ، ويمكن إن يعقد دورات استثنائية وبقوة القانون في الظروف الاستثنائية المرتبطة بخطر وشيك أو كارثة كبري ، ويتم عقد دورات المجلس البلدي بمقر البلدية إما في حالة قوة القاهرة تحول دون اجتماع في مقر البلدية يجوز له إن يجتمع في مكان أخر من إقليم البلدية .

صلاحيات المجلس الشعبي البلدي .[1]

أ) **التهيئة والتنمية :** يتولي المجلس الشعبي البلدي إثناء عهدته الانتخابية إعداد برامجة السنوية والمتعددة السنوات ويصادق عليها ويسهر علي تنفذها ، ودلك في إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكدا المخططات التوزيعية القطاعية ، كما يشرك المجلس الشعبي البلدي في إجراءات إعداد عمليات التهيئة للإقليم والتنمية المستدامة وتنفذها ويسهر علي حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء كما يعمل علي تشجيع الاستثمار وترقيته .

[1] عبد الكريم ماروك ، **المسير في شرح قانون البلدية في الجزائر** ، منشورات (زين الحقوقية) ، الجزائر 2013 ص 30.

ب) **التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز :** التأكد من احترام تخصصات الأراضي وقواعد استعمالها والإشراف علي المراقبة لمطابقة عمليات البناء ذات العلاقة ببرامج التجهيز واسكن ، والسهر علي احترام الإحكام في مجال مكافحة السكنات الهشة وغير القانونية ، والمحافظة علي المواقع الطبيعة والآثار ، وحماية الطابع الجمالي والمعماري .

ت) **مجال التربية و الحماية الاجتماعية والرياضية والشباب والتسلية والسياحة :** تقوم البلدية علي ضوء المقاييس الوطنية العامة بما يأتي :

- ❖ إنشاء مؤسسات التعليم الابتدائي وانجاز وتسير المطاعم المدرسية ، وتوفير وسائل النقل للتلاميذ
- ❖ الحفاظ علي ممتلكات الدنية والمساهمة في صيانة المساجد المتواجدة علي تراب البلدية ، وتشجيع العمل الحرفي والثقافي والسياحي .

ث) **النظافة وحفظ الصحة والطرقات البلدية :**

يسهر المجلس الشعبي البلدي ويتكفل بحفظ الصحة والنظافة العمومية لاسيما :

- ❖ توفير المياه الصالحة للشرب وصرف المياه المستعملة ومعالجتها .
- ❖ مكافحة نواقل الإمراض المعدية ، ومكافحة كل مظاهر التلوث .
- ❖ الحفاظ علي الصحة الغذائية والأماكن والمؤسسات التي تستقبل الجمهور.
- ❖ صيانة طرقات البلدية وإشارات المرور .

المطلب الثاني : الهيئة التنفيذية

حدد المشرع الجزائري في المادة 65 من قانون البلدي 10/11 كيفية تولي رئاسة البلدية وذلك بعد إعلان مرشح القائمة الانتخابية التي تحصلت علي أغلبية أصوات الناخبين في حالة التساوي بين مترشحين الأصوات يعلن رئيسا المرشح الأصغر سنا ، وتحدد عهدة رئيس البلدية بخمسة سنوات .

صلاحيته :

أ) بصفته ممثلا للبلدية :

أسند قانون البلدية 10/11 مهمة تمثيل البلدية إلي رئيس المجلس الشعبي البلدي ، حيث يتكفل بممارسة الصلاحيات التالية :

- يمثل البلدية في جميع المراسيم التشريفية والتظاهرات الرسمية .
- السهر علي تنفيذ مداولات المجلس الشعبي البلدي.
- ينفذ ميزانية البلدية ويترأس المجلس الشعبي البلدي

ب) بصفته ممثلا للدولة :

- يعتبر ضابط الحالة المدنية حيث يقوم بجمع العقود المتعلقة بالحالة المدنية.
- يعتبر ضابط الشرطة القضائية كما يعتبر ضابط الشرطة الإدارية

كما يقوم تحت إشراف الوالي بما يلي :

- تبليغ وتنفيذ القوانين والتنظيمات علي إقليم البلدية.
- السهر علي حفظ الأمن والنظام العام للإقليم البلدية.
- كما يقوم بالحفاظ علي احترام حقوق وحريات المواطنين .
- اتخاذ كل التدابير الضرورية لمكافحة الإمراض المتنقلة .[1]

ثانيا : الهيئة الإدارية :

يقوم السير الحسن للبلدية علي أساس الهيئة الإدارية التي تشرف عليها الأمين العام ،إضافة إلي المصالح البلدية العمومية ، والتي يمكن تسيرها عن طريق الاستغلال المباشر أو بشكل مؤسسة عمومية .

[1] عبد الكريم ماروك ، مرجع سابق ،ص85/53 .

أولا : الأمين العام .

ينشط إدارة البلدية ، وهو المساعد المباشر والأساسي للمجلس الشعبي البلدي ، وتحت سلطة رئيس المجلس البلدي يمارس صلاحيات عدة منها .

- ضمان تحضير اجتماعات المجلس الشعبي البلدي
- تنشيط وتنسيق سير المصالح الإدارية والتقنية للبلدية
- يتلقي التفويق بالإمضاء من رئيس المجلس البلدي علي كافة الوثائق المتعلقة بالتسيير الإداري والتقني للبلدية باستثناء القرارات .
- يمارس السلطة السلمية علي موظفي البلدية .[1]

ثانيا : إدارة البلدية :

يختلف تنظيم إدارة البلدية من بلدية إلي أخرى حسب أهمية الجماعة المحلية وحجم المهام المسندة إليها وهي تتعلق بما يلي :

1-ديوان المجلس الشعبي البلدي .

2-الكتابة العامة .

3-قسم الموارد البشرية والتنظيم .

مصلحة التوظيف والتكوين

مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات

4-قسم التسيير العمراني والمحيط .

مصلحة التعمير

مصلحة الطرقات والشبكات المختلفة

مصلحة التموين والجرد.

5-قسم المالية والشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية .

مصلحة الميزانية المحاسبة

مصلحة التجهيز والاستثمار

[1] حسني بوديار ، **الوجيز في القانون الدستوري** ،دار النشر والتوزيع ، الجزائر ، ص39

مصلحة الشؤون الاقتصادية مصلحة الشؤون الثقافية والرياضية .[1]

المطلب الثالث : المصالح العمومية

تسهر البلدية علي سير المصالح العمومية بغية تلبية حاجيات المواطنين وكذا إدارة أملاكها لذا تقوم بما يلي :

- الإنارة العمومية/ التكفل بالحظائر ومساحات التوقف.
- ألمحاشر البلدية / المذابح البلدية .
- المساحات الخضراء .
- ألفضاءات الثقافية والرياضية التسلية التابعة لامتلاكها .[2]

الاستغلال المباشر :

في هذه الحالة تقوم إدارة البلدية بادرة مرافقها العمومية بنفسها مستعملة إمكانياتها البشرية والمادية الخاصة ، علي تقيد إيرادات ونفقات هدا الاستغلال المباشر في ميزانية البلدية .كما يمكن للبلدية إن تقرر منح ميزانية مستقلة لبض المصالح العمومية المستغلة مباشرة إلا إن هدا النوع من التسيير يتطلب إمكانيات وكفاءات كبرى تتعدي إمكانيات البلدية في الجزائر .

المؤسسة العمومية المباشرة:

عكس الاستغلال المباشر يمكن للبلدية إن تنشئ مؤسسات عمومية بلدية من اجل تسير مصالحها من طرف مجموعة من الإفراد ومجموعة من الأموال تجتمع علي تحقيق أهداف محددة علي إن تكون مستقلة ماليا وتتمتع بالشخصية المعنوية .

[1] عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص 52و50
[2] المادة 126 من قانون البلدية 10/11 .

الامتياز وتفويض المصالح :

وهي الطريقة جيدة للتسيير البلدي كونها تسمح للبلدية التعاقد مع الغير لإدارة مصالحها العمومية والتقنية ، بموجب دفتر الشروط محددة المدة يصمن للبلدية تحقيق مصالحها الهادفة إلي تلبية احتياجات المواطنين في مقابل حصول صاحب الامتياز أو التفويض علي حقوقه المالية المحددة في دفتر الشروط.

المبحث الثاني : المخططات خاصة البلدية للتنمية .

يعتبر التخطيط من ابرز الآليات التي تقوم بها البلدية من بلوغ أهدافها التنموية علي مستوي إقليم البلدية لدي يحب علينا التعرف علي المخططات البلدية وأنواعها ، وبإضافة إلي كيفية إعداد المخططات البلدية للتنمية .

المطلب الأول : مخططات البلدية للتنمية

يتعين علي البلدية باعتبارها مكان لالتقاء التطلعات الاجتماعية والاقتصادية ، ان تقوم بإعداد مخطط التنمية المحلي طبقا للإصلاحات المخولة لها في قانون البلدية ، والتي تسمح لها بتحديد أولويات التنمية ببلدية كما يلي :

1) حصر احتياجات ومطالب سكان البلدية حسب الأولوية .
2) تصنيف المشاريع المراد انجازها حسب كل قطاع
3) جرد وإحصاء الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة .
4) وضع تقيم مفصل حول المشاريع واقتراح الوسائل المادية الكافة لتغطيتها .[1]

[1] جمال زيدان ،**إدارة التنمية المحلية في الجزائر : بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع.** دار الأمة للطباعة والنشر و التوزيع ,الجزائر,2014 ص119.

وتتمثل مخططات البلدية للتنمية في ثلاثة أنواع هي : مخطط البلدي لتنمية , المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير , مخطط شغل الأراضي.

أ- المخطط البلدي للتنمية :

يعتبر هذا البرنامج الأكثر استعمالا منذ سنة 1974 أي بعد صدور مرسوم رقم 73/ 136 المؤرخ في 1973/08/09 المتعلق بشروط و انجاز المخططات البلدية للتنمية وهو مخطط خاص بإحصاء وتسجيل مختلف جوانب الاستثمارات و المشاريع المعدة لصالح تنمية البلديات في إطار التوجهات الوطنية أو دون الخروج عن مخطط الوطني للتنمية و قوانين المالية من قبل الدولة ضمن ميزانية التجهيز المحددة لنفقات الدولة السنوية و يخول تسيير برامج و مخططات البلدية للتنمية لرئيس مجلس الشعبي البلدي بصفته الأمر بالصرف بعد موافقة الوالي .

أو هي عبارة عن مخططات شاملة قي البلدية جاءت لتكريس مبدأ اللامركزية مهمتها توفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية تشمل هذه المخططات التجهيزات الفلاحية و القاعدية وتجهيزات التجارية وتنجز هذه المخططات بمراحل سنوية حيث على كل بلدية القيام بانجاز مشاريع المخططات البلدية للتنمية الخاصة بها وعرضها على موافقة الوصاية الولائية [1]

ب-مخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير:

يعود الأصل القانوني لهذا المخطط إلى قانون 90 /29 الصادر في 1990/12/01 المتعلق بالتهيئة و التعمير[2] وهو يعرف وفقا للمادة 16 منه باعتباره أداة للتخطيط ألمجالي والتسيير

[1] بن عثمان شويح ، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية** :دراسة حالة بلدية ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تلمسان ،211/2010 ،ص 128.

[2] المادة 16 من القانون رقم 90-29 المؤرخ في 1 ذسمبر 1990 **المتعلق بالتهيئة والتعمير** ، العدد 52 لسنة 1990، المعدل والمتم بالقانون رقم 04-05 المؤرخ في سنة 2004 ،العد 51 لسنة 2004 .

الحضري يحدد التوجيهات الأساسية العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية اخذ بعين الاعتبار تصاميم التهيئة و المخططات التنمية و يضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي.

يتم إعداد مشروعه بمبادرة من مجلس الشعبي البلدي أو مجالس الشعبية البلدية في حالة ما إذا كان المخطط يغطي أكثر من البلدية و يحتوي هذا المخطط تقريرا منفصلا حول الوضعية الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية و السكانية للمكان المعني مع التوضيح احتمالات التنمية الممكنة بالنظر إلي إمكانية الجماعة الإقليمية وهو بذلك يتضمن معلومات إحصائية توضح :

- ✓ نمط ونوع التهنئة المقترحة بالنظر إلي التوجهات الخاصة بمجال التنمية العمرانية .
- ✓ مخطط شبكة المياه الصالحة للشرب واهم الاقتراحات البديلة .
- ✓ جهة التخصص الغالبة لأراضي ،ونوع الإعمال التي حصرها عند الاقتضاء .

ج – مخطط شغل الأراضي :

يعتبر مخطط تفصيلي ، يحدد طرق شغل الأراضي في إطار المخطط التوجيهي و التعمير ، ملزم على البلدية القيام به ، تطبيقا لأحكام المادة34 من القانون29/90 التي تنص على يجب إن تغطي كل البلدية أو جزء منها بمخطط شغل الأراضي ، يحصر مشروعه بمبادرة من رئيس المجلس الشعبي البلدي و تحت مسؤوليته وقد جاء مرسوم رقم177/91 المؤرخ في 1991/05/28 ليوضح كيفية إعداد هذا المخطط و المصادقة عليه وإبراز محتواه .[1]

المطلب الثاني : تحضير و تنفيذ برامج و مخططات البلدية للتنمية :

يتم تحضير برنامج التنمية المحلية للبلدية وفق الخطوات التالية:

[1] جمال زيدان مرجع سابق ، ص122

ا- دراسة ملائمة النشاطات :

هذا اختصاص المجلس الشعبي البلدي الذي يجب أن يقوم بتقدير و دراسة ملائمة نشاطات و البرامج الواجب القيام بها ، وفق احتياجات سكان البلدية والوضعيات الاستعجالية التي يجب أن تحتل الأولوية وكذلك دراسة تكامل هذا البرنامج و توافقه مع مشروعات البلديات الأخرى ، وظروف البلدية بشكل عام ، وذلك في ظل الأولويات و التوجهات الوطنية مراعاة خصوصيات إقليم البلدية .

ب – تحضير وإعداد وتسجيل المخططات البلدية :

يتم تحضير وإعداد برامج التنمية المحلية وفق جملة من الإعمال المسبقة, التي تتمثل في معرفة محيط البشري و المادي للبلدية , من خلال البنك المعلومات الإحصائية الوجود على كل مستوى ولاية , كما يجب دراسة الأراضي العقارية , التي ستقام عليها هذه المشروعات التنموية

و مدى تأثيرها على النسيج العمراني للبلدية , و تمر إجراءات التحضير و التسجيل بالمراحل التالية :

- ✓ ضبط قائمة مقترحات المشروعات
- ✓ مشاركة المصالح التقنية لضمان تحقيق وحسن سير المشروع عبر الانجاز
- ✓ ضمان وجود دراسة و توفر القطع الأرضية و الارتفاقات
- ✓ تقديم البرامج للمجلس الولائي بهدف ضمان التكامل مع باقي البرامج
- ✓ تحكيم الاقتراحات على مستوى لجنة الدائرة

- ✓ إعداد البطاقات التقنية للمشروعات المقبولة , وتسجيل المشروعات من طرف مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية و تبليغها عن طريق الوالي [1]

ج- تنفيذ ومتابعة البرامج :

تتم عملية تنفيذ و متابعة برامج التنمية المحلية على مستوى البلدية عن طريق اختيار المتعاقد او الشركة المكلفة بالانجاز ، ضمن الإطار القانوني المحدد في قانون صفقات العمومية ، ثم متابعة سير المشروعات بعد ذلك عن طريق مكتب الدراسات أو قسم الفرعي المتخصص قطاعيا، ثم الإقرار بانجاز الإشغال بواسطة وضعيات شهرية ، حيث يمكن هذا الإجراء من تسهيل تسيير التقديرات في مجال اعتمادات الدفع السنوي ، التي توضع تحت تصرف المسير لتسوية وضعيات الإشغال و يتم توزيع اعتمادات الدفع الفصول و البلديات . يقوم رئيس البلدية الذي يعتبر مسير الجوالات المعادلة لوضعية الإشغال.

د – استلام المشروع وإقفاله :

يتم استلام المشروع عند انجاز العملية ثم رفع التحفظات ،وتسليم شهادة المطابقة ويتم في الأخير العملية علي أساس بطاقة إقفال .

المطلب الثالث :التمويل المالي لبرامج المخططات التنمية للبلدية .

يعتبر التمويل المحلي أداة تحقيق التنمية المحلية وتسير الإدارة المحلية في المقاطعات الإقليمية في الجزائر ولاسيما البلدية .فالتمويل المحلي هو كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل المشاريع .

[1] نسيمة اولاد سالم ، **واقع النمو السكاني والتنمية المحلية خلال العقد الأخير لولاية ورقلة** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2012-2013 ، ص 27 .

تحتاج المجالس الشعبية البلدية من اجل تنفيذ برامج ومخططات التنمية المحلية إلي الموارد البشرية والمورد المالية ، حتى تتمكن من القيام بتنفيذ برامجها التنموية المحلية ، حيث يعتبر التمويل العنصر الرئيس للنشاط الاقتصادي والتنموي للبلدية وتنقسم الموارد المالية للبلديات إلي قسمين :

أ) الموارد المالية المحلية :

تشكيل الموارد المالية المحلية للبلدية بشكل أساسي في الضرائب المباشرة وغير المباشرة والرسوم والخدمات ومحاصيل الأملاك ومداخلها والهبات والوصايا .....الخ .

ب) الموارد المالية المركزية:

هي تلك المبالغ المالية التي تساهم بها الميزانية العامة للدولة في الإنفاق علي التنمية المحلية ونفقات المجالس المحلية البلدية لمساعدتها في الاضطلاع علي بعض برامجها التنموية والمتمثلة أساسا في المخططات البلدية للتنمية.[1]

الصناديق خاصة بعملية التنمية :

تعد مصادر التمويل المركزي الوسيلة الهامة في تمويل مشروعات التنمية المحلية للجماعات المحلية عموما ولاسيما البلدية خصوصا ، حيث انتشر نوع جديد من الإعانات التي تقدمها الدولة للمجالس البلدية والتي أنشأت بموجب إحكام قانونية مالية قصد التكفل بالمشرعات التنموية علي المستوي البلدي وتغطية عجزها ،وتتمثل أهم الصناديق الخاصة فيما ما يلي :

[1] بسمة عمولمي . **تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية في الجزائر** ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،العدد 4جامعة عنابة ،ص 270.

1) الصندوق المشترك للجماعات المحلية :

يعد الصندوق المشترك للجماعات المحلية مؤسسة عمومية ذات طابع إداري ، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويخضع لوصاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية هذا ما نص عليه مرسوم 266/86 المؤرخ في 1986/11/04 ، ويتولي هذا الصندوق بتسيير صناديق الضمان والتضامن للبلديات ، ويتمثل دور الصناديق الضمان والتضامن فيما يلي : [1]

الصندوق البلدي للضامن :

يقوم هذا الصندوق بتغطية العجز الناجم عن نقص حصيلة الضرائب المتوقعة للبلدية ، وتغطية كل ما يتعلق بقسم التسيير .

الصندوق التضامن البلدي :

يتولي بتغطية قسم التجهيز والاستثمار ومنح الإعانات الاستثنائية ، الخدمة العمومية الإجبارية .

وهذا كله لتدعيم برامج التنمية المحلية للبلديات ، نتيجة وضعها المالي الذي يعرف صعوبة جراء الكوارث الطبيعة مما يجعل الصندوق المشترك للجماعات المحلية له دور مركزي ومشروط من خلال إجراءات المرتبطة بمنح هده الإعانة ، حيث تؤخذ العديد من الاعتبارات عقد منح هده الإعانة كمساحة البلدية ومعدل نموها ومدي تماشي مخططها التنموي مع الأولويات المخطط الوطني وغيرها من الشروط وتتحدد هذه الإعانات وفق قواعد محددة من قبل السلطات المركزية دون إشراك البلديات ، بالرغم من إن بعض موارد الصندوق هي من الموارد المحلية التابعة للبلديات ، كما إن مقدار هذه

[1] المرسوم رقم 266/86 المؤرخ في04 نوفمبر 1986 المتضمن الصندوق المشترك للجماعات المحلية وعمله .

الإعانات معرضة للتغيير من سنة إلي أخرى وذلك بسبب تغير عوامل كثيرة تستخدم في حساب تلك الإعانات ، مثل مقدار الإعانات الخاصة بالبلديات وعدد السكان وتغير قواعد قانون المالية السنوي .[1]

2- الصندوق الاجتماعي للتنمية .

في إطار ضمان مصداقية البلديات وتقربيها أكثر من المواطن من خلال تقديم المساعدات للفئات المحرومة والعاجزة ، أنشأت الدولة في إطار هدا الأنظمة خاصة للبلديات تستفيد منها عن طريق مديرية النشاط الاجتماعي ويتمثل في البرنامج الخاص بمشاريع جماعية لفائدة البلديات ويوجه هدا البرنامج إلي تشجيع المبادرات الخاصة بإنشاء المؤسسات الصغرى للشباب وتوفير مناصب الشغل والقروض الصغرى لتمويل النشاطات الصغيرة .

3- **الصندوق الوطني للتنظيم و التنمية الفلاحية :**

يهتم هذا الصندوق خاصة بدعم مختلف النشاطات و برامج التنمية الفلاحية ، خاصة في المناطق الريفية التي تعاني عجز في مصادر التمويل المحلي.[2]

4- صندوق الكوارث الطبيعية و الإخطار التكنولوجية الكبرى :

لقد نشأ هذا الصندوق بموجب مرسوم رقم 402/90 المؤرخ في 15 ديسمبر 1990 حيث يعتبر الوزير المنتدب المكلف بالجماعات المحلية هو الأمر الوحيد بالصرف .

ويهتم هذا الصندوق بتسيير الكوارث الطبيعية و الإخطار التكنولوجية الكبرى ، التي تتعرض لها البلدية وذلك حرصا على الأمن المدني الذي له تأثير مباشر على الأشخاص و ممتلكات. وفي الإطار تكون البلدية معنية بالتصريح المتعلق بالمنطقة المنكوبة ، وذلك معاينة حالة الكارثة الطبيعية التي قد تصيب البلدية ، و دراسة الجوانب التي تعرضت للمخاطر و هذا ما نصت عليه الإحكام و القوانين

[1] نور الدين يوسفي ،**الحماية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة بومرادس ،2008- 2009 ص117.

[2] وزارة الداخلية والجماعات المحلية ، تقرير ملتقي رؤساء المجالس الشعبية البلدية ،2003، ص79 .

البلدية وفقا للمادة 06 من قانون البلدية ، وفي هذه حالة يجب عليها في الإطار تنشيط لجنة البلدية (وفقا للمادة 13 من نفس القانون) .[1]

5-صندوق الخاص بتنمية الجنوب :

أنشئ هذا الصندوق بموجب المادة 85 من قانون المالية لسنة 1998 و يخضع للمرسوم 242-رقم 2000 المؤرخ في 16 أوت 2000 ، وصندوق تنمية مناطق الجنوب هو صندوق وطني جاء خصيصا لتنمية مناطق الجنوب و ترقيتها و إحداث نوع من التوازن الجهوى بين مختلف مناطق البلاد، ويتكفل هذا الصندوق أيضا بشكل خاص بتدعيم مشروعات التنمية المحلية للبلديات التي تعاني من العزلة و نقص الموارد المحلية أو انعدامها في بعض الأحيان .[2]

[1] حياة بن اسماعين ووسيلة السبتي ، الملتقي الدولي حول **: سياسيات التمويل وأثرها علي اقتصاديات والمؤسسات** ، دراسة حالة الجزائر والدول النامية ،تحت عنوان المداخلة التمويل المحلي للتنمية المحلية ، جامعة بسكرة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ,يوم 21 و22 نوفمبر 2006 .ص14 و15

[2] المرسوم التنفيذي رقم 242/2000 المؤرخ في 16 أوت 2000 ، العدد 84 من قانون المالية التكميلي **المتعلق بتسيير الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب.**

خاتمة الفصل الثاني :

ما يمكن قوله في الأخيرة من خلال هدا الفصل لقد قمنا بدراسة أجهزة والهياكل المكلفة بالتنمية المحلية والتي تمثل في المجلس الشعبي البلدي والهيئات الإدارية والمصالح العمومية ، بحيث تعتمد هده الهياكل من اجل إحداث تنمية محلية علي المخططات والتي تعرف بالمخططات البلدية للتنمية المتمثلة في المخطط البلدي للتنمية ، والمخطط التوجيهي للتهنئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي ، وقد تم تدعيم كل هدا المخططات ببرامج الإنعاش الاقتصادي ، بهدف تحقيق التنمية المحلية .

الفصل الثالث

الفصل الثالث : واقع التنمية المحلية ببلدية تقرت

سنتطرق بالدراسة إلي بلدية تقرت كنموذج لمؤسسة عمومية ذات طابع إداري هدفها الرئيسي تنفيذ برامج وتنظيم إشغال لتحضير مخططات التنمية وضمان التقييم والتسيير الحسن لهذه المخططات لذا يجب إن تلم مختلف المعلومات عن مختلف الهيئات ومصالح البلدية .

لقد قمنا بإجراء دراسة ميدانية علي مستوي البلدية تقرت وزودتنا بمجموعة من المعلومات ،نتطرق إليها من خلال هدا الفصل علي الشكل الأتي :

المبحث الأول : لمحة عن بلدية تقرت .

المبحث الثاني : المشاريع التنموية للبلدية تقرت.

المبحث الثالث: مشاكل والصعوبات التي تواجها البلديات.

المبحث الأول: لمحة عن بلدية وهيكلها التنظيمي

تختلف البلديات في الجزائر عن بعضها البعض حيث إن لكل بلدية خصائص ومميزات عن باقي البلديات الأخرى وهذا حسب كل الإمكانيات والموارد المتاحة لها، حيث هناك بلديات غنية وأخرى فقيرة بإضافة إلي المواقع الجغرافي لكل بلدية .

المطلب الأول: تعريف بلدية تقرت

بلدية تقرت من اكبر بلديات ولاية ورقلة حيث أنشئت عام 1959وكانت تمثل تسعة بلديات (بلدية النزلة ،تماسين ،بلدة عمر ،المقارين، تبسبست ،سيدي سليمان،الزاوية العابدية)

لقد انفصلت عنها طبق لتقسيم الإداري الأخير لسنة 1984 بمقتضي القانون الإداري 09/184 المؤرخ في 1982/02/04 ، وهي تتربع علي مساحة إجمالية تقدر ب 215.81 كلم يقطنها 41.818 ساكنا في سنة 2004.

تمتاز بلدية تقرت بطابعها ألفلاحي الذي يهتم بزارعة النخيل كذلك إلى وجود مجموعة من الورشات ومصانع صغيرة مثل صناعة الأجر والأثاث والأواني التقليدية.

الموقع الإداري لبلدية تقرت:

تقع بلدية تقرت في الجنوب الشرقي ،وشمال ولاية ورقلة والتي تنتمي إليها إداريا حيث يقدر ارتفاعها عن سطح البحر بـــ 70م

الموقع الجغرافي:

تقع بلدية تقرت غرب منطقة وادي ريغ الذي يقع بالجنوب الشرقي من القطر الجزائر .

الشمال :بسكرة

الجنوب:ورقلة

الغرب:غرداية والجلفة

والشرق:الوادي[1]

المطلب الثاني : هيكل التنظيمي للبلدية تقرت .

رئيس المجلس الشعبي البلدي :

يعتبر السلطة العليا وهو المشرف الأول علي جميع المصالح يعين من طرف الشعب إي هو مجلس منتخب يعمل علي انتعاش البلدية ويتحمل كل المسؤوليات المقررة لهده للبلدية .

يتكون المجلس الشعبي لبلدية تقرت من 18أعضاء ويتكون من الهيئة التنفيذية من04 أعضاء

مهامه:

1ــ تمثل البلدية في جميع إعمالها الإدارية والمدنية وفقا للقوانين و الأنظمة

2ــ تطبيق القوانين و النصوص الواردة عن الوالي

3ــ تحضير المداولات

4- السهر علي احترام قواعد التعمير

الأمين العام :

يعتبر بمثابة العمود الفقري والعنصر الحيوي في إدارة الإعمال داخل البلدية وتحت إشراف سلطة الرئيس في تسير مهامه.

مهامه :

1ــ السهر على احترام التشريع والنصوص القانونية .

2ــ الإشراف و التنسيق والتنظيم ومراقبة المصالح الموجودة بالبلدية.

[1] مقابلة مع رئيس مصلحة الموارد البشرية لبلدية تقرت بتاريخ 2016/03/05

3ــ يعتبر ألمسؤول المباشر على المستخدمين .

4ــ متابعة تطبيق مداولات المجلس الشعبي البلدي.

5- الاطلاع علي البريد الصادر والوارد ومعالجته .

6- السهر علي انجاز برنامج التجهيز والاستثمار البلدي. [1]

الأمانة العامة :

تعتبر الرابطة الأساسية بين رئيس المجلس الشعبي البلدي والأمين العام والمصالح الأخرى ،وتحتل مكانة هامة في تسير المؤسسات سواء كانت إدارية ،وهي العمود الأساسي للإدارة،ونقطة لكل نشاطات المؤسسة.

مهامه:

1ــ حفظ وترتيب وتصنيف المستندات والوظائف.

2ــ الرد علي المكالمات الهاتفية .

3ــ تسليم البريد وتوزيعه .

4ــ استقبال الزوار وتوجيهم .

لجان بلدية تقرت :

تتكون هدا الأخير من أربعة لجان :

أ) **مجلس الخدمات الاجتماعية :** تتكون أيضا من خمسة أعضاء من المجلس الشعبي البلدي وتقوم بالوظائف التالية:

- ✓ تقديم مبالغ إثناء حالات الوفاة وختان الأطفال الخاصين بالعمال البلدية

[1] مقابلة مع رئيس مصلحة الموارد البشرية لبلدية تقرت بتاريخ 2016/03/05 .

- ✓ ترتيب مناسك الحج والعمرة .

ب) **لجنة الشؤون الاجتماعية :** تتكون هي الأخرى من خمسة أعضاء وتقوم ب:

- ✓ التكافل بقائمة المعوقين علي مستوي تراب البلدية.
- ✓ دراسة العلاقات المتعلقة بالخدمة الوطنية .

ت) **لجنة الفلاحة** : تتكون من أربعة أعضاء ومهامها الأساسية تتخلص في :

- ✓ الاهتمام بالفلاحين
- ✓ تقديم تسهلان للفلاحين ودعمهم بمختلف الوسائل الفلاحية من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي لمنتوج معين .

ث) **لجنة الصفقات :** والتي يشرف علها الرئيس المجلس وعضو أخر في المجلس الشعبي البلدي ويقوم ب:

- ✓ التشاور حول الصفقات للمشاريع البلدية خاصة التي تتعلق بجانب التنموي

مصالح المؤسسة:

مصلحة الكتابة العامة:تتضمن المكاتب التالية

1ــ مكتب التنسيق والتنظيم والوسائل العامة

- ✓ فرع التنسيق والتنظيم
- ✓ فرع الوسائل العامة
- ✓ فرع التنسيق والإحصاء

مكتب كتابة المجلس

- ✓ فرع أمانة المجلس واللجان
- ✓ فرع متابعة القرارات والقرارات والمداولات
- ✓ مكتب المحفوظات والأرشيف

مكتب المستخدمين :

مكتب تسير الموارد البشرية :[1]

- ✓ فرع تسير الإدارية للمستخدمين
- ✓ فرع تنظيم المسابقات واحتياجات البلدية للموارد البشرية
- ✓ فرع التنسيق مع جميع إلهيات الخارجية تخص الحياة المهنية للموظف

مصلحة المالية : تتضمن المكاتب التالية

مكتب إعداد الميزانية والعمليات المالية

- ✓ فرع إعداد الميزانية وتنفيذ الميزانيات
- ✓ فرع التسيير والتجهيز
- ✓ فرع الأجور والتأمينات الاجتماعية
- ✓ فرع التنسيق مع المصالح المشتركة

مكتب الصفقات والشؤون الاقتصادية :

- ✓ فرع متابعة الصفقات والاتفاقيات والملاحق
- ✓ فرع مسك السجلات وتحضير اجتماعات اللجان
- ✓ فرع الإعلانات والمناقصات

[1] مقابلة مع رئيس مصلحة الموارد البشرية لبلدية تقرت بتاريخ 2016/03/05 .

مكتب متابعة ومراقبة الانجازات والمشاريع:

- ✓ فرع الاستلام التقني والإداري للمشاريع المنتهية
- ✓ فرع التنسيق مع المصالح التقنية ومكاتب الدراسات

مكتب التنظيم والتنشيط والشؤون الاجتماعية والثقافية: تتضمن المكاتب التالية :

مكتب التنظيم والشؤون العامة

- ✓ فرع التنظيم المنازعات
- ✓ فرع الوقاية والمراقبة
- ✓ فرع النشاط ألفلاحي [1]

مكتب الانتخابات والإحصاء

- ✓ فرع مسك سجلات الحالة المدنية
- ✓ فرع إصدار وثائق الحالة المدنية
- ✓ فرع التسجيل والإحصاء
- ✓ فرع الخدمة الوطنية والتنسيق

مكتب الشؤون الاجتماعية

- ✓ فرع الشؤون الاجتماعية
- ✓ فرع النشاط الثقافي والرياضي
- ✓ فرع التشغيل والتمهينن
- ✓ فرع تسجيل الفئات المحرومة

[1] مقابلة مع رئيس مصلحة الموارد البشرية لبلدية تقرت بتاريخ 2016/03/05 .

مكتب النشاط الاجتماعي

- ✓ فرع الشبكة الاجتماعية

مصلحة العمران والمتابعة التقنية : تتضمن المكاتب التالية

مكتب الممتلكات والتسيير العقاري :[1]

- ✓ فرع تسيير الممتلكات
- ✓ فرع متابعة تحصيل الإيجاز للممتلكات
- ✓ فرع مسك السجلات

مصلحة التجهيز والإشغال الجديدة تتضمن المكاتب التالية

مكتب تسيير الحظيرة وإشغال الصيانة

- ✓ فرع تسيير الحظيرة
- ✓ قرع تسيير صيانة المؤسسات والمباني
- ✓ فرع متابعة الو رشات المختلفة
- ✓ فرع تسيير المخازن

مكتب النظافة العمومية

- ✓ فرع النظافة ورفع القمامات.

مكتب التجهيز والإشغال الكبري

- ✓ ــ فرع متابعة انجاز التهيئة والترميمات .

[1] مقابلة مع رئيس مصلحة الموارد البشرية لبلدية تقرت بتاريخ 2016/03/05 .

- ✓ ــ فرع متابعة الشبكات وصيانته.[1]

سنقوم بشرح بعض المصالح البلدية وطبيعة عملها :

مصلحة الموظفين : وتتمثل دورها في ادارة الشؤون الادارية والاجتماعية للموظفين وعمال البلدية .

مصلحة الوسائل العامة : تعمل هده المصلحة علي تموين البلدية بجمع العتاد اللازم لتسير وصيانة مصالح البلدية .

مصلحة تسيير المتلكات البلدية : تتولي تسيير كا ممتلكات البلدية سواء كانت عقارية او منقولة.

مصلحة العمران : تقوم هده المصلحة بتطبيق المخطط العمراني وتحضير الملفات التقنية للمشاريع وانجاز الطرقات داخل تراب البلدية وتحتوي هده المصلحة علي مكتب للدراسات والتهيئة ويتكون من فرعين فرع للمتابعة وفرع أخرى للانجاز المشاريع .

مصلحة التنظيم والشؤون الاجتماعية: وهي المصلحة الأكثر تعاملا مع المواطنين بصفة مباشرة ودائمة استنادا لمبدأ الإدارة في خدمة المواطن .

[1] مقابلة مع رئيس مصلحة الموارد البشرية لبلدية تقرت بتاريخ 2016/03/05 .

المبحث الثاني : المشاريع التنموية للبلدية .

في إطار استيراتيجة التنمية المحلية لبلدية تقرت ،حيث عرفت هدا الأخير العديد من المشاريع التنموية المتعددة وفي مجالات المختلفة ، من خلال هدا سنتطرق إلي أهم المشاريع المنجزة كمطلب الأول وكمطلب ثاني إلي أهم المشاريع التي مازالت قيد الانجاز والمشاريع المستقبلية

المطلب الأول : المشاريع التنموية المنجزة .

سنتطرق في هدا المطلب إلي المشاريع التنموية مابين سنة 2013 إلي سنة 2015 وسنلخص بالذكر ها في بعض المجالات .

أولا : قطاع الكهرباء والغاز .

لقد عرفت بلدية تقرت خلال سنوات قفزة نوعية في مجال الكهرباء والغاز، حيث تمكنت من رفع نسبة تغطية الكهرباء بالغاز الطبيعي حيث قدر الغلاف المالي لسنة 2013الي 259.484497.72دج وفي سنة 2014الي 231.881.844.59دج وفي سنة 2015 بقيمة741.581.244.38دج إلي درجة كبيرة لهده المادة الحيوية عبر مختلف الإحياء البلدية خاصة حي المستقبل الذي يعتبر قطب سكاني جديد ،في إطار تحسين الظروف المعيشة للسكن ،ويدخل ضمن المخططات التنموية المتتالية .

إما بالنسبة للكهرباء فقد عرفت بلدية تقرت خلال صيف سنة 2013 وصيف 2014 العديد من الأنقطاعات الكهربائية حيث قامت البلدية تقرت بادراك المواقف مع مؤسسة سونلغاز حيث وضعت هدا الأخير بوضع محولات كهربائية أولا بقوة 220/30 kv والثاني بقوة 220/60 kv كل هدا يدخل ضمن مخططات البلدية للتنمية المحلية .[1]

[1] مقابلة مع العضو في مجلس الشعبي البلدي شاهد محمد نجيب

ثانيا : قطاع الري والمياه .

لقد عرفت بلدية تقرت خلال السنوات الأخير العديد من المشاكل المتمثلة خاصة في ظاهرة صعود المياه و اهتراء وتلاشي القنوات الصرف الصحي وقنوات المياه ، مما أدي البلدية إلي وضع خطط تنموية، حيث قامت في سنة 2013 بوضع عدة مشاريع لقطاع الري في مقدمتها انجاز محطة ضخ المياه بحي المستقبل بغلاف مالي 1700000 دج كما تم انطلاق مشروع جديد ويتمثل في انجاز قنوات الصالح للشرب .

كما تم برمجت مشاريع أخري في هدا القطاع كتجديد شبكة الصرف الصحي لبعض الإحياء منها حي الرمال 1و2 وحي النخيل 2 وحي سيد عبد السلام ,حيث قدر بغلاف مالي قدره 6.163.674.14 دج.

كما عرفت متابعة مشاريع التظهير حيث خصصت له مبلغ قدره 4.500.000.00 دج ومشاريع المياه صالح للشرب خصصت له مبالغ 3.000.000.00 دج .[1]

ثالثا : قطاع الإشغال العمومية .

كغيره من القطاعات الأخرى يمثل هدا الأخير واحد من اهتمامات البلدية حيث تم تسخير غلاف في سنة 2013 مبلغ 20.500.000.00 دج لتمويل عدة عمليات تنموية ، وفي سنة 2014 حدد له غلاف مالي قدره 46.323.126.82 دج وفي سنة 2015 بمبلغ 52.831.463.97 دج نلاحظ من خلال كل هدا المبالغ خلال 3 سنوات الأخيرة تسعي بلدية تقرت جاهدة إلي تحسين الخدمة علي مستوي شبكة الطرقات بحيث عرفت هدا الأخيرة تدعيم وتحديث الطرق الآتية :

1) تهيئة وتزفيت الطريق الوطني رقم 03.

[1] مقابلة مع رئيس مصلحة الصفقات لبلدية تقرت فيصل شينون

2) انجاز وتزفيت بعض الإحياء خاصة حي الرمال 1 و2 حي المستقبل .

3) تهيئة وتزفيت الطريق وسط المدينة من مقر البلدية إلي غاية حي الرمال 1.

4) صيانة شبكة الإنارة الضوئية لمفترق الطرق بتقرت بتكلفة 3.170.477.14 دج

رابعا : قطاع الشباب والرياضة .

لقد اهتمت البلدية تقرت بهذا القطاع بحيث حطي هدا القطاع بغلاف مالي كبير من اجل القيام بمشاريع تنموية في إطار المخطط البلدي للتنمية ، في سنة 2013 قدر له غلاف مالي 25.880.436.39 دج وفي سنة 2014 قدر له غلاف مالي ب 15.292.035.62 دج وفي سنة 2015 بمبلغ 52.831.463.20 دج ومن أهم المشاريع التنموية لبلدية تقرت نذكر منها:

1) إعادة تأهيل بعض قاعات المتعددة الرياضيات منها قاعة المستقبل و قاعة متعددة الرياضيات لأمير خالد .

2) انجاز بيت للشباب للحي المستقبل .

3) انجاز خمسة ملاعب جوراية (ماتيكو) بكل من حي المستقبل والبهجة وحي الزهراء .[1]

4) دعم البلدية لبعض النوادي الرياضية التابعة لها حيث خصصت في سنة 2015 مبلغ قدر ب104.553.156.17 دج

[1] مقابلة مع العضو في مجلس الشعبي البلدي شاهد محمد نجيب 2016/05/04

خامسا : قطاع التجهيزات العمومية والاستثمار .

فقد عرف هدا القطاع العديد من المشاريع لقطاع التجهيزات العمومية حيث قدرة له غلاف مالي في سنة 2013 ب 104.559.156.17 دج وفي سنة 2014 ب210.393.809.52 دج وفي سنة 2015 بمبلغ 298.465.424.00 دج إلا إن هدا المبلغ لسنة 2015 يتم 40 % منه للمشاريع التنموية المقترحة الجديد بحيث إن المبالغ الأولي المقدار ب23.780.081.91 دج ومن أهم المشاريع التنموية لبلدية تقرت نجد:

1) انجاز سوق جواري بحي المستقبل .
2) التهيئة وترميم مقرات البلدية وأملاكها .
3) انجاز عيادة متعددة الخدمات الصحية جواري بحي الرمال .[1]
4) ترميم المساجد عبر كامل تراب البلدية وزيادة عن دلك استفادة بعض المساجد بمدارس قرآنية.
5) تسوير السكنات الوظيفية بالمستقبل 98 مسكن الخاصة بإعمال البلدية [2]

لقد عرفت بلدية تقرت قفزة نوعية في عديد من المشاريع التنموية وللبني التحتية والكفيلة بالاتقاء بالبلدية علي كافة المستويات وفي مختلف المجالات .

الرقم	عنوان المشروع	سنة التسجيل	الغلاف المالي	مدة الانجاز	الملاحظة
01	انجاز سوق جواري بحي المستقبل	2012	150.000.00	9 أشهر	مدشن
02	التهيئة وترميم مقرات البلدية وأملاكها .	2013	5.000.000.00	/	مدشن
03	ترميم المساجد	2013	7.000.00.00	8 أشهر	مدشن

[1] مقابلة مع رئيس مصلحة الصفقات لبلدية تقرت فيصل شينون
[2] مقابلة مع العضو في مجلس الشعبي البلدي شاهد محمد نجيب 2016/05/04

سادسا :قطاع السكن .

تشهد الحظيرة السكنية ببلدية تقرت تطورا معتبرا بحيث استفادت من عدة مشاريع سكنية التي تتعلق بالبلدية ،وتهدف بالأساس إلي القضاء علي أزمة السكن والبناءات الهشة ، قد استفادة البلدية من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001_2004) علي 220 مسكن اجتماعي و50 مسكن تساهمي كما استفادت البلدية في سنة 2009 علي 450 أيضا للسكن الاجتماعي ، كما تعرف البلدية توسع كبير في توسع الحظيرة السكنية حيث استفادت من البرنامج الخماسي (2010_2014)من حوالي 700مسكن اجتماعي مازالت في طور الانجاز ، كما استفادة سكان البلدية الذين يقطنون البناءات الهشة علي النحو التالي :

- برنامج (2010) استفادت من 30 حصة.
- برنامج (2011) استفادت من 20حصة .
- برنامج (2012) استفادت من 25 حصة.
- برنامج (2005–2009) استفادة من 450 حصة .
- برنامج (2010–2014) استفادة من 700 مسكن اجتماعي 400 موزعة 300 غير موزعة إي مازالت في طور الانجاز
- كما شرعت بلدية تقرت في دراسة الملفات المودعة لها التي تخص طلبات الأراضي المخصصة للبناء والسكان حيث استفادة من حوالي 1500 قطعة أرض صالحة للبناء . [1]

[1] مقابلة مع رئيس مصلحة الصفقات لبلدية تقرت فيصل شينون

المطلب الثاني : أهم المشاريع التنموية المستقبلية لبلدية تقرت .

أولا : قطاع الكهرباء والغاز .

اقتراح المخطط البلدي لسنة 2015 القيام بعدة مشاريع تنموية خاصة في قطاع الكهرباء والغاز حيث نجد إن من أهم انجاز وربط حي المستقل شمالي وغربي بإنارة العمومية حيث مازال سكان هدا الحي يشتكون من عدم توفر هدا الخدمة ,كما نجد إن هناك محطة لتوليد الكهرباء بقوة 400 kv تم رصد لها مبلغ قدره 26 مليار من طرف البلدية وشركة سونلغاز ، كما نجد تم توصيل الغاز الطبيعي لكل حي المستقبل الغربي والشمالي وقاعة متعددة الرياضيات مازال قيد الانجاز .

ثانيا : قطاع التجهيزات العمومية .[1]

كغيره من القطاعات حظي قطاع التجهيزات العمومية والاستثمار بغلاف مالي كبير من اجل القيام بمشاريع تنموية في إطار مخطط البلدي لسنة 2015وسنة 2016 عملت بلدية تقرت علي تقديم أحسن الخدمات الموطنين ومن أهم المشاريع التنموية التي مازالت قيد الانجاز أهمها :

أ) انجاز ملعب بحي المستقبل 2 جنوبي

ب) انجاز مساحة خضراء بحي المستقبل

ت) تم انجاز مساحة ترفيهية للأطفال بحي الرمال 3 .

ث) تم انجاز محطة جديد للنقل المسافرين بحي الرمال 1 إلا أنها لازالت لم تدخل حيز الخدمة بعد

ج) إعادة وترميم بعض الأبتدائيات علي مستوي تراب البلدية .

[1] مقابلة مع العضو في مجلس الشعبي البلدي شاهد محمد نجيب 2016/05/04

قطاع الفلاحة والبيئة :

باعتبار بلدية تقرت بلدية فلاحيه بامتياز وذات رقعة واسعة ، فنري من الضروري إنشاء وشقا مسالك الفلاحية ودعم الفلاحين بالتقنيات والتجهيزات الري .إلا أنها لم تقطع أشواط كبيرة في المجال ألفلاحي والإنتاج الزراعي، بحث استفادة هدا الأخير من خلال البرنامج الانتعاش الاقتصادي 2005_2009 من حوالي 600 ارض قطعة موزعة علي 4هكتار أو 8 هكتار بحيث خضع المستفيدين من عملية تكوين لمدة سنة إلا أنهم لم يباشروا في عملية الاستصلاح ألفلاحي .[1]

أما في مجال البيئية حيث استفادة من غلاف مالي يقدر 150.000.000 دج حيث تم تسجيل عملية واحدة في إطار البرامج القطاعية تتمثل في إعداد مخططات توجهيه بلدية لتسيير النفايات المنزلية لسنة 2015.و2016[2].

[1] مقابلة مع نائب رئيس مجلس الشعبي البلدي خويلد احمد
[2] مقابلة مع رئيس مصلحة الصفقات لبلدية تقرت فيصل شينون

المبحث الثالث : مشاكل وصعوبات التي تواجها البلديات

لقد أصبحت البلدية تحظي باهتمام كبيرا نطرأ لزيادة تدخل وتطور وظيفة الدولة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلا إن هدا البلديات تواجها مشاكل وصعوبات متعددة ، توثر بشكل سلبي علي دوار هدا البلدية في القيام بإعمالها والمتمثل في عملية التنمية

المطلب الثالث : مشاكل البلديات .

أ) الوصاية المركزية:بالرغم إن الوصاية بالمركزية تعمل علي التوفيق والتنسيق بين السلطات المركزية وبين الواحات المحلية إلا إن السلطات المركزية تفرض رقابة مشددة تمس أعضاء وإعمال المجلس .

ب) الرقابة علي أعضاء المجلس الشعبي البلدي حيث يخضعون لرقابة إدارية تمارس عليهم من طرف الوزير والوالي ورئيس الدائرة ودلك من خلال التوقيف والإقالة وغيرها

ت) الرقابة علي المجلس البلدي كهيئة : تخضع قرارات رئيس البلدية إلي السلطة الوالي المعين من قبل الرئيس الجمهورية ،وهدا الأخير يحق له إلغاء إي قرار بلدي ويمكن إن يحل محل رؤساء المجالس الشعبية البلدية واتخاذ الإجراءات المتعلقة بالمحافظة علي النظام العام في إقليم البلدية .

ث) عجز ميزانية البلدية : حيث تعاني نقص في الموارد مع الزيادة كبيرة في النفقات بالإضافة إلي عدم ترشيد النفقات العامة وسوء التسيير .

ج) الرقابة علي الإعمال :ويتخذ أشكال مختلفة سبق ذكرها وبتعلق بحالات إبطال المداولات من طرف الوالي .

ح) غياب الرقابة الفعالة في البلدية وعلي الموظفين وهدا أدي إلي تفشي الظواهر السلبية والبيروقراطية .

خ) إخفاء حقيقة الإخفاقات وعدم الاعتراف بالمشكلات أمام الرأي العام .[1]

المطلب الثاني : الحلول المقترحة لهذه المشاكل

أ) دعم البلديات من خلال سلطات أوسع للمجالس الشعبية المنتخبة وتقليل من الرقابة عليها .

ب) حل مشكلة العجز المالي والتمويل لبعض البلديات الذي يعتبر الشرط الأساسي لنجاح البلديات في أدوارها .

ت) ضمان استقلالية المجالس البلدية وتحديد اختصاصاتها والحد من تدخل الجهات المركزية.

ث) وضع التنمية الأولوية الأولي في الأهداف الإدارة المحلية بصفة عامة والبلدية بصفة خاصة .

ج) احترام مبدأ الفصل بين السلطات علي مستوي البلدية (رئيس البلدية والأمين العام ،الوالي) وبين الإدارة والمجالس.

ح) توفير المعلومات اللازمة للمواطنين فيما يخص برامج التنمية المحلية فيما يخص البلدية .

خ) إعطاء الدور اكبر للوسائل الإعلام من خلال السماح لها بالقيام بدورها في الكشف عن الفساد.[2]

[1] ناجي عبد النور ، **دور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة:**تجربة البلديات الجزائرية ،مقال عن المجلة الإفريقية للعلوم السياسية 2014 .

[2] عائيشة بن طالب ، **الإصلاحات الإدارية في القانون البلدية رقم 11 10 دراسة حالة بلدية الحلفة** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة ورقلة 2013-2014 ص 68.

خاتمة الفصل الثالث :

من خلال عرضنا لبلدية تقرت نستنتج أن البلدية استفادت من عدة مشاريع تنموية علي جميع الأصعدة ،والذي ساهم بشكل كبيرة في دفع عجلة التنمية المحلية نلاحظ أن بلدية تقرت في الآونة الأخيرة دخلت حيز الاهتمام السلطات العليا في البلاد عن طريق منحها العديد من المشاريع التنموية خاصة في مجال السكن وفي مجال الاقتصاد نقصد عالم الشغل واعتبارها قطب صناعي هام ،نتيجة لوجودها الظروف الملائمة والمواقع الجغرافي التي تتمتع به البلدية تقرت .

الخاتمة

الخاتمة

إن ما يمكن قوله في ختام بحثنا بعد دراستنا لموضوع التنمية المحلية والإصلاحات السياسية والاقتصادية في الجزائر خلال خمسة عشرة الأخيرة إن التنمية المحلية في الجزائر لم تصل إلي ما كان مرغوب فيه وهدا لا يعني من باب الإنصاف نفي الانجازات الكثيرة التي تحققت سلفا ، فالتنمية كما أوردناها هي عملية مستمرة وليست حالة عرضة عابرة فهي عملية تفاعل حركي دينامكي مستمرة ومتجددة .

نلاحظ إن التنمية المحلية في الجزائر قد ضخ لها العديد من الأموال في السنوات الأخيرة من اجل التقدم والازدهار بالرغم من المبادرات الإصلاحات السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية فن ذلك لم يجد نفعا ، بحيث أم مظاهر و ملائح السلبيات مملؤسة في الحياة اليومية سواء علي مستوي البلدية او الولاية

علي النظام السياسي اليوم في الجزائر انه حان الوقت لوضع تصور حقيقي للتنمية المحلية ودلك من خلال وضع استراتيجيات سواء كانت طويلة أو قصيرة ألمدي من اجل تنمية محلية متوازنة ، بحيث تقوم بإصلاح كلي يشمل جميع القطاعات السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية والمالية بحيث إن الإصلاح إن يأخذ بعين الحسبان كل الخصوصيات حول كل مناطق والأقاليم الدولة ويجب أيضاء يجمع كل الإحصائيات حول الواقع المحلي .

كما تقوم الدولة ببعث الثقة للسكان المحلين من اجل قيادتهم بأنفسهم لعملية التنمية ، فهي تعتبر ذات بعد سياسي بكل ما تحمله من الحاجة إلي ضرورة اشتراك المواطن المحلي في اتخاذ القرار التنموي. فالاهتمام المتزايد من طرف الدولة يتكامل في ترشيد التنمية المحلية في الجزائر بحيث يجب إن تكون هناك عدة وسائل ، والتي تمكن في الوسائل القانونية وذلك من خلال الرقابة فعالية علي جميع الأقاليم

والتخفيف الرقابة الوصاية خاصة علي البلديات وكذلك بزيادة الدعم المالي لها من اجل تحقيق التنمية المحلية.

إن ألرشادة في إدارة التنمية المحلية في الجزائر تعتمد علي توفر الإمكانيات المالية والبشرية لكن في الواقع هاته الإمكانيات التي تخصصها الدولة الجزائرية لإدارة أو لعملية التنمية المحلية غير كافية وغير مدروسة .

في الأخير يمكن القول بان التنمية المحلية المتوازنة والمستدامة هي بدرجة أولي تعتمد علي مدي فاعلية السياسات العامة للدولة في تسير الوحدات الإقليمية والنهوض بها في جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية .

يمكن في الأخير تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات .

الاقتراحات والتوصيات:

- ✓ تدعيم وتشجيع المشاركة الشعبية والعمل التطوعي المنظم من خلال إقامة المؤسسات الديمقراطية والسياسية والاجتماعية .
- ✓ تطوير وتدعيم التخطيط المحلي ورفع الكفاءة الإدارة المحلية الإقليمية عن طريق الاهتمام بالعمالة وتوظيف الإطارات الجامعية والتكوين والمتابعة
- ✓ إيجاد إعلام محلي يهتم بشؤون التنمية المحلية والهيئات المشرفة عليها من اجل إبراز الاحتياجات والنقائص وتقويمها وتوعية المواطنين والمؤسسات بدورهم المحوري في بلوغ الأهداف المسطرة .
- ✓ تثمين الثروات المحلية حتى يمكن للجماعات المحلية من أداء مهامها وتحقيق التكافؤ بين الإيرادات والنفقات المحلية.

- ✓ تدعيم دور الإصلاحات الإدارة المحلية من خلال إبراز دور المنتخبين المحلين من خلال إعطاء صلاحيات اكبر للجماعات المحلية .
- ✓ زيادة القدرات المالية للهيئات المحلية مما يسهم في تعزيز قيامها بواجاتها وتدعيم استقلاليتها.

قائمة المراجع :

اولا : الوثائق الرسمية

1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية القانون العضوي رقم 04/12 المتعلق بالأحزاب السياسية العدد2 سنة 2012 .

2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية القانون العضوي رقم01/12 المتعلق بنظام الانتخابات العدد 9 سنة 2012.

3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية القانون العضوي رقم 12_05 المتعلق بالإعلام العدد الثاني من الجريدة الرسمية .

4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 08/99 المؤرخ في 29ربيع الأول 1420الموافق ل 13 جوان 1999المتعلق بقانون الوئام المدني الجريدة الرسمية العدد 46.

5) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 278/05 المؤرخ في 14 أوت المتضمن استدعاء هيئة الناخبين لاستفتاء حول مشروع الميثاق من اجل السلم والمصالحة الوطنية

6) قانون الولاية 07/12 المؤرخ في 21-02-2012 جريدة الرسمية العدد 12 الصادرة في 2012/02/29.

7) قانون البلدية 10/11 الصادرة بتاريخ 2011/06/22 الجريدة الرسمية رقم 37 لسنة 2011.

8) المرسوم التنفيذي رقم 242/2000 المؤرخ في 16 أوت 2000 ، العدد 84 من قانون المالية التكميلي المتعلق بتسيير الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب.

9) المادة القانون رقم 90-29 المؤرخ في 1 ذسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير ، العدد 52 لسنة 1990، المعدل والمتم بالقانون رقم 04-05 المؤرخ في سنة 2004 ،العد 51 لسنة 2004.

ثانيا : الكتب .

1) أبو الحسن عبد الموجود وإبراهيم أبو زيد، **التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان** . مكتب الجامعي الحديث, ط 2 ,مصر,2009.

2) احمد النجار ، **الإصلاح الاقتصادي في دول العرب حالة مصر** ،المغرب ، اليمن ,ط3 المركز العربي للدراسات الاستراتيجة , سوريا 1996.

3) احمد رشيد ، **التنمية المحلية** ،دار النهضة .مصر 1986.

4) احمد مصطفي خاطر ، **تنمية مجتمع المحلي (الاتجاهات المعاصرة، الاستراتيجيات نماذج وممارسة)** . مكتبة الجامعية .مصر.2000.

5) جمال زيدان ،**إدارة التنمية المحلية في الجزائر : بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع**. دار الأمة للطباعة والنشر و التوزيع ,الجزائر,2014 .

6) حسني بوديار ، **الوجيز في القانون الدستوري** ،دار النشر والتوزيع ، الجزائر .

7) مصطفي الجندي ، **الإدارة المحلية واستراتيجيها** .منشاة المعارف ، مصر ,1987.

8) محمد منير حجاب ، **الإعلام والتنمية الشاملة** ،دار الفجر للنشر والتوزيع .مصر 2009.

9) رشيد احمد عبد اللطيف ، أساليب التخطيط للتنمية .المكتبة الجامعية، مصر ،2002.

10) عبد الوهاب الكيلاني ، **الموسوعة السياسية** , المؤسسة العربية لدراسات والنشر .ط4, مصر 1994.

11) عز الدين صالحاني ،**صندوق النقد الدولي والمساهمة السعودية** .معهد الإنماء العربي للدراسات الاقتصادية ,بدون دار نشر ،2002.

12) علاء الدين عشي ، **والي الولاية في التنظيم الإداري الجزائري** .دار الهدي للنشر والتوزيع . الجزائر ،2006.

ثالثا : الرسائل الجامعية :

1) اشرف رضا ونية رابح ، **معوقات التنمية المحلية دراسية ميدانية لولاية سكيكدة** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية.جامعة منتوري. 1998-1999.

2) بن عثمان شويح ، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية :دراسة حالة بلدية** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تلمسان ،211/2010 .

3) جمال عمورة، **دراسة تحليله وتقيميه لاتفاقية الشراكة العربية الاورو متوسطية** ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 2006/2005

4) خيصر خنفري ،**تمويل التنمية المحلية في الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة الدكتورة لكلية علوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر (3) 2010 .

5) زوين إيمان ،**دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية دراسة حالة الجزائر** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير .كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قسنطينة 2011/2010 .

6) عائيشة بن طالب ، **الإصلاحات الإدارية في القانون البلدية رقم 11_10 دراسة حالة بلدية الجلفة** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة ورقلة 2013-2014

7) سفيان فوكة ، **الاستبداد السياسي وإصلاح الحكم في العالم العربي** ،مذكرة لنيل ماجستير في العلوم السياسية وعلاقات الدولية .جامعة الجزائر 2007/2006 .

8) نسيمة أولاد سالم ، **واقع النمو السكاني والتنمية المحلية خلال العقد الأخير لولاية ورقلة** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2012-2013 .

9) نور الدين يوسفي ،**الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة بومرادس ،2008- 2009 .

رابعا : الانترنت والمواقع الالكترونية

1) أمين المشاقبة، **الإصلاح السياسي ، المعني والمفهوم** . جريدة الدستور،2014/05/21 في الموقع الالكتروني . www.addustour.com تاريخ التصفح 2016/02/26.

2) محمد كنوش الشرعة ، **الإصلاح السياسي في الوطن العربي ،مفهوم والدلالات** 2011/03/19في موقع . http:forum.univbiskra.net تاريخ التصفح 2016/03/05

3) سهام بنت محمد حلوة ، **الإصلاح السياسي بين المفهوم والتطبيق**. موقع الكتروني تاريخ التصفح هو 2016/04/16 http:sarahanesws.com

4) الإدارة المحلية (الولاية) علي الربط التالي

5) http:juridique.ahlamontadaa.net/t1017.topic sciences

6) تاريخ التصفح 2016/03/02.

خامسا : التقارير والملتقيات

1) تقرير الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجية من اجل التنمية سنة 1989.

2) وزارة الداخلية والجماعات المحلية ، تقرير ملتقي رؤساء المجالس الشعبية البلدية ،2003.

3) حياة بن اسماعيل ووسيلة السبتي ، الملتقي الدولي حول : سياسيات التمويل وأثرها علي اقتصاديات والمؤسسات ، دراسة حالة الجزائر والدول النامية ،تحت عنوان المداخلة التمويل المحلي للتنمية المحلية ، جامعة بسكرة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ,يوم 21 و22 نوفمبر 2006 .

4) طارق عشور ، الإصلاح السياسي في الجزائر بعد 2011، بحث في المقاربات العوامل وتحليل المخرجات وواقع العملية ،ملتقي الوطني الأول حول الإصلاحات السياسية في الجزائر الواقع والأفاق ،23/22 افريل 2011.

سادسا : المجلات

1) بسمة عمولمي . تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية في الجزائر ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،العدد 4جامعة عنابة .

2) شدهان شبان الزهير ،الإصلاح الاقتصادي بين الإدارة الديمقراطية واقتصاد السوق ، كلية القانون ، مجلة الجامعة العدد 7 لبنان .

3) طارق عاشور ، تجارب الإصلاح السياسي العربي بعد حراك 2011: الحالة الجزائرية إطار للتحليل ، أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية ، جامعة سعيدة .

4) صلاح بلحاج ، التنمية سياسية نظرة في مفاهيم والنظريات .جامعة الجزائر ,(دفاتر السياسة والقانون) ، 2010.

5) عبد النور ناجي ، الدور التنموي للمجالس المحلية في إطار الحركة ، منشورات جامعة ناجي مختار ، عنابة 2010.

6) عبد النور ناجي ،تفعيل دور الإدارة محلية حكم محلي الجزائرية لتحقيق تنمية الشاملة ، قسم علوم السياسية ،دفاتر السياسية والقانون جامعة عنابة .

7) ناجي عبد النور ،دور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة:تجربة البلديات الجزائرية ،مقال عن المجلة الإفريقية للعلوم السياسية .2014.

8) عبد المجيد راشد ، المفاهيم الخادعة والإصلاح الاقتصادي ، الحوار المتمدن ، العدد 1735.التاريخ 2006/11/15.

9) م، شوقي مصالحة الوطنية ، جريدة الخبر العدد 4085 الصادر 2004/05/13.

10) نبيل بوفيلح ، دراسة تقيمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010) ،أبحاث اقتصادية إدارية ، العدد 12 ، جامعة الشلف ، الجزائر ،2012.

سابعا : المقابلات :

1) مقابلة مع رئيس مصلحة الموارد البشرية لبلدية تقرت .بشير رحماني .
2) مقابلة مع العضو في مجلس الشعبي البلدي شاهد محمد نجيب .
3) مقابلة مع رئيس مصلحة الصفقات لبلدية تقرت فيصل شينون .

المراجع باللغة الاجنبية

1) Xavier Griffer ,**territoires DE France, les enjeux économiques de la décentralisation**. EdECONOMIQUE.PARI.1984.P146.

الفهرس

شكر وعرفان ...../

الإهداء ...../

الملخص ...../

خطة البحث ...../

مقدمة .....أ..ث

الفصل الأول : الإطار ألمفاهيمي للتنمية المحلية والإصلاحات السياسية والاقتصادية..... 09

المبحث الأول : ماهية التنمية المحلية..... ... 10

المطلب الأول :مفهوم التنمية المحلية.....10

المطلب الثاني مجالات التنمية المحلية 14

المطلب الثالث : ركائز وعناصر التنمية المحلية.....14

المطلب الرابع أهداف التنمية المحلية..... 16

المبحث الثاني : ماهية الإصلاحات السياسية والاقتصادية 17

المطلب الأول : مفهوم الإصلاح السياسي والاقتصادي 17

المطلب الثاني :مستويات الإصلاح السياسي والاقتصادي 20

المطلب الثالث:مرتكزات الإصلاح السياسي والاقتصادي 22

المطلب الرابع : أهداف الإصلاح السياسي والاقتصادي..... .. 24

المبحث الثالث : علاقة التنمية المحلية بالإصلاحات السياسية والاقتصادية في الجزائر.....25

المطلب الأول :الإصلاحات السياسية القانونية.....25

المطلب الثاني :الإصلاحات الاقتصادية 31

الفصل الثاني : أجهزة وهياكل المكلفة بالتنمية المحلية بالجزائر..... 36

المبحث الأول : هيئات وأجهزة تسير البلدية 37

المطلب الأول : مجلس الشعبي البلدي وصلاحيته.....37

المطلب الثاني : الهيئة التنفيذية و الإدارية للبلدية **38**

المطلب الثالث : المصالح العمومية.....40

المبحث الثالث : مخططات الخاصة بعملية التنمية في الجزائر.....43

المطلب الأول : مخططات البلدية للتنمية.....43

المطلب الثاني : تحضير وتنفيذ البرامج.....44

المطلب الثالث : التمويل المالي لبرامج التنمية المحلية بالجزائر 46

الفصل الثالث : وضعية واقع التنمية المحلية ببلدية تقرت.....51

المبحث الأول : لمحة عن بلدية تقرت 52

المطلب الأول :تعريف لبلدية تقرت ونشأتها 52

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي والإداري لبلدية تقرت 53

المبحث الثاني : المشاريع التنموية للبلدية تقرت.....60

المطلب الأول: المشاريع المنجزة لبلدية 60

المطلب الثاني : المشاريع التنموية للبلدية..... 65

المبحث الثالث: مشاكل والصعوبات التي تواجها البلديات..... 64

المطلب الأول : مشاكل البلديات في الجزائر.....64

المطلب الثاني : الحلول المقترحة 65

الخاتمة.....68

قائمة المراجع .....70.

الملاحق 76